

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٧١**

الاثنين، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غسبار مارتنس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1077)

03-62809 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1077)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إيطاليا، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، غينيا الاستوائية، الكونغو يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ من القائم بالأعمال لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها:

”بصفتي رئيسا لمجموعة دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الأعضاء في الأمم المتحدة، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى سعادة السيد أمادو كبي، السفير والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، لمخاطبة المجلس بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لدى نظره في بند جدول الأعمال ”منطقة وسط أفريقيا“.

وستصدر تلك الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/2003/1115.

ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩، إلى السيد أمادو كبي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أمادو كبي إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وما لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى نائب الأمين العام للشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد نلسون كوزمي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد نلسون كوزمي إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/1077، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد تولياميني كلوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كلوموه.

السيد كلوموه (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أكون هنا اليوم بينما ينظر المجلس في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2003/1077)، والتي أحال بها الأمين العام إلى المجلس التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

في شهر حزيران/يونيه الماضي، كان لي شرف رئاسة بعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدها الأمين العام إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وفقا لطلب لمجلس الأمن وارد في الفقرة الأخيرة من بيانه الرئاسي المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/31)، لاستكشاف سبل تنفيذ

”نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى“.

ويسرني أن أبلغ بأن البعثة قوبلت مقابلة طيبة في الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتقابلنا مع رؤساء دول وحكومات ومع مسؤولين حكوميين آخرين كبار . وأجرينا أيضا مشاورات واسعة مع زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية، وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وشركات الأعمال والزعماء الدينيين وأعضاء المجتمع الدبلوماسي في كل بلد من البلدان التي زرناها، وأيضا مع وكالات وبرامج وبعثات لبناء السلام وحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

وقدمت البعثة تقريرها إلى الأمين العام في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتمشيا مع ولايتها، حددت الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في المجالات المختلفة في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمؤسسات دون الإقليمية، وأنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، والتكامل الإقليمي.

وأكد تقرير البعثة ضرورة قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى المنطقة دون الإقليمية لتنفيذ سياسات المنطقة دون الإقليمية ودعم الجهود الموجهة إلى التصدي للتحديات المشتركة، بما فيها تعزيز الحكم السليم.

وأكدت البعثة أنه من الأساسي، نتيجة للعلاقات المتداخلة بين الفقر والصراع، أن تتخذ الأمم المتحدة ووكالاتها نهجا كليا ومتكاملا لمشكلة وسط أفريقيا حتى يتم التصدي للصراعات في جوهرها وتعزز قدرة العناصر الفاعلة الوطنية، ودون الإقليمية والدولية على أن تكون أكثر استباقا في تحديد التهديدات المقبلة والوقاية منها.

وكما أشار الأمين العام في رسالته الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، فهو يتفق عموما مع تقييم البعثة. ولكن يعتقد الأمين العام أن هناك حاجة إلى المزيد من البحث في الأسباب الجذرية للصراعات التي تبتلى بها بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية. ومن ثم فقد طلب استعراضا شاملا لبرامج الأمم المتحدة بغية تعزيز انسجامها وفعاليتها.

وفيما يتعلق بالرغبة القوية التي أعرب عنها أغلب قادة حكومات المنطقة دون الإقليمية في تعزيز وجود الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب للأمم المتحدة برئاسة ممثل خاص، أشار الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن إلى أن هناك بالفعل عددا من هياكل الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها ثلاثة مكاتب يرأسها ممثلون خاصون للأمين العام. وأشار الأمين العام إلى أن هناك أيضا مبادرات عديدة تتضمن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ظل هذه الخلفية، اقترح الأمين العام تعيين مبعوث خاص يكون متاحا حسب الحاجة للعمل على نحو وثيق فيما يتعلق بالمسائل السياسية مع حكومات المنطقة دون الإقليمية وللتفاعل أيضا مع كيانات الأمم المتحدة المنخرطة في الأنشطة الإنمائية والإنسانية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ولقد شددنا في تقرير البعثة على أنه بينما تظل إعادة السلام الدائم وتعزيزه في بعض بلدان المنطقة المسؤولية الرئيسية لحكومات وشعوب المنطقة دون الإقليمية، ينبغي للأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي مواصلة الدعم لكي يكون السلام مستداما.

ولذا نود أن نطالب المجتمع الدولي بمواصلة دعم جهود بلدان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية تعزيز السلام والتنمية المستدامين وتمكينها من الكبح الفعال لتداول الأسلحة الواسع الانتشار وعصابات المرتزقة في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، فإن استمرار اهتمام مجلس الأمن بالتطورات في منطقة وسط أفريقيا – والذي أسهم كثيرا في تحقيق وعي أكبر بالحاجة إلى إجراءات فورية وفعالة لتحقيق الاستقرار في الوضع في المنطقة وفهم أكبر لها، والذي أفضى إلى إرسال بعثة إلى منطقة وسط أفريقيا – أمر أساسي وينبغي الاستمرار فيه.

ومن الأهمية أيضا أن يدعم المجتمع الدولي الاستقرار الاقتصادي في بلدان وسط أفريقيا، الخارجة من الصراع وتسلك طريق الإصلاح الديمقراطي.

وكما أكد تقريرنا، نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن السياسات الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون وإقامة حكومات جامعة ومستجيبة من شأنها أن تيسر تعزيز السلام والاستقرار في بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

لقد وهبت منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية موارد بشرية وطبيعية هائلة. وبالتالي، فإن مناخ السلام المستدام المدعوم بسياسات وطنية ودون إقليمية بناءة وبتعاون دولي داعم من شأنه أن يساعد على توجيه تلك الموارد نحو تحسين ظروف شعوب المنطقة دون الإقليمية.

وبالنيابة عن الأمين العام، أود أن أعيد التأكيد للمشاركين المجتمعين هنا اليوم على أن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع بلدان وشعوب منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لمساعدتها على بناء منطقة دون إقليمية أكثر سلما وازدهارا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد على إحاطته الإعلامية.

السيد بلنغا – ابوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى أود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على إرسال بعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في حزيران/يونيه الماضي. وأشكره أيضا على إتاحة تقرير تلك البعثة لنا الآن. وأشكر السيد توليامييني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على تقديمه البليغ لتقرير البعثة.

وقبل أن أدلي بتعليقاتي على التقرير، أود أن أهنئ السيد كالوموه وفريقه على الطريقة النشطة التي أدت بها

البعثة ولايتها وعلى النهج الجاد جدا المتخذ فيها. والكاميرون، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى في وسط أفريقيا، أولت اهتماما جوهريا للعمل المسند إلى البعثة. وكنا ننتظر توصيات الأمين العام باهتمام كبير.

تترأس جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وسأترك لممثل الجماعة مهمة استعراض مختلف المسائل المثارة في التقرير. وإني أؤيد كل ما سيقوله بالنيابة عنا.

وسأقتصر في هذه المرحلة على جوانب محددة من ولاية البعثة. فلقد طُلب من البعثة أن تحدد ما هي الاحتياجات والمشكلات الرئيسية ذات الأولوية في المنطقة دون الإقليمية وأن تجري مشاورات مع الحكومات لتحديد أفضل السبل لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة لتلبية احتياجات هذه المنطقة. كما طُلب منها تحديد التدابير التي ستتخذها الجماعة الاقتصادية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا على الصعيد دون الإقليمي، وذلك بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة. وأخيرا، طُلب منها تقديم توصيات بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم البرامج الهادفة إلى تعزيز فعالية الجهود والآليات دون الإقليمية.

وكما يمكن أن نرى من قراءة التقرير، تم تنفيذ الولاية وبشكل جيد. ولكن تبقى نقطة واحدة تتعلق بنتيجة المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة. وقد حثت بلدان وسط أفريقيا بقوة خلال الاجتماعات، وفقا لما لدينا من معلومات، على استحداث وجود سياسي للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية من خلال إنشاء مكتب دون إقليمي يمكن أن ييسر تحديدا، في جملة أمور، الأخذ بالنهج المتكامل الشامل الذي أوصى به مجلس الأمن.

ولا يبدد التقرير المعروض علينا، في فرعه المتعلق بالملاحظات، الشاغل الذي أعربت عنه حكومات المنطقة دون الإقليمية بشدة بالغة، والذي أدى إلى الشعور بعدم الارتياح، بل وبالإحباط في ربوعها. فلماذا تهمل البعثة هذه المسألة في التوصيات المقدمة في إطار ملاحظاتها الختامية، بعد أن خصصت فرعا كاملا من التقرير لمسألة الوجود السياسي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا؟ لعله يمكن العثور على بعض المؤشرات لتفسير ذلك بالاطلاع على رسالة الإحالة الموجهة من الأمين العام. ولكن قراءة تلك الرسالة لا تفعل سوى أن تزيد الإحساس بعدم الارتياح وبالإحباط الذي أشرت إليه من قبل. إذ تبدأ رسالة الأمين العام بالإشارة إلى أن ''معظم'' المنطقة دون الإقليمية يطالب بوجود سياسي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا. وبعبارة أخرى، من أجل مزيد من الإيضاح، ليست الحاجة إلى وجود سياسي للأمم المتحدة شيئا أعرب عنه جميع الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، أي جميع الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لأن تلك الجماعة أساسا هي وسط أفريقيا.

وسوف يسعدني أن أستمع من الأمين العام المساعد الذي ترأس البعثة عدد البلدان التي عارضت من بين البلدان التي اجتمع بها فكرة تعزيز وجود الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من خلال إنشاء مكتب هناك. وأكون ممتنا لو أجاب على هذا السؤال بوصفه رئيسا لتلك البعثة. وبينما ننتظر هذا الرد ، أود أن أعرب عن اعتقادي، نظرا لما لدي من معلومات، بأن طلب زيادة وجود الأمم المتحدة يأتي من المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وقد قدم هذا الطلب صراحة في بعض الوثائق، وبعضها متاح في الأمم المتحدة. وأشير بصفة خاصة لمداولات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وأظن أن رئيسنا سوف يعود إلى هذه المسألة. وهكذا، بناء على المعلومات التي لدينا، فإن وسط أفريقيا يرغب بالإجماع في زيادة وجود

الأمم المتحدة على هيئة مكتب دون إقليمي. ومن ثم فليس من اللائق تماما لهذا السبب أن يقال إن ”معظم“ البلدان أيدت الاقتراح. كانت هذه نقطتي الأولى.

وتتمثل نقطتي الثانية في أنه بإعادة قراءة رسالة الأمين العام يتبين قوله إنه رغم صحة أن دول وسط أفريقيا تريد زيادة في وجود الأمم المتحدة فإن هناك مشاكل، وإحداها تتمثل في انتشار المكاتب والممثلين الخاصين في هذه المنطقة دون الإقليمية. وهذا صحيح. ولكني أود أن أشير إلى أن وسط أفريقيا لا يحتكر الوفرة في مكاتب الأمم المتحدة، فهناك مناطق دون إقليمية أخرى ينطبق عليها ذلك. بيد أن ذلك لم يحل دون إنشاء الأمين العام، على الأقل في الماضي القريب، مؤسسة أو مكتبا كالمكتب الذي تقترحه في هذه الحالة منطقة وسط أفريقيا.

ومن الجدير بالذكر إضافة إلى ذلك أن المكاتب المذكورة هي مكاتب وطنية، وهياكل وطنية، وأنها المسائل التي تعالجها شديدة التحديد وليست بالمسائل الإقليمية بصفة عامة. وهكذا فإن تلك المكاتب والمسؤولين عنها لا تستطيع في الواقع أن تساعد في الدعوة إلى الأخذ بالنهج المتكامل والعالمي والشامل المطلوب في وسط أفريقيا. ويمكنني أن أعطيكم مثالا على ذلك بعض المكاتب التي أعرفها من هذا النوع، ومنها مكتب في جمهورية أفريقيا الوسطى يعالج المسائل المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب في بوروندي يعالج المسائل المتعلقة ببوروندي، وبعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعالج المسائل المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يوجد كيان خاص بمنطقة وسط أفريقيا كمنطقة دون إقليمية.

ويقول الأمين العام في رسالته إن الشخص الذي سيعينه سوف يتعاون مع ممثله الخاص في المنطقة دون الإقليمية. والآن، من هم هؤلاء الممثلون الخاصون للأمين العام في منطقتنا دون الإقليمية؟ فنحن لا نعرفهم. نعرف أن هناك ممثلا مكلفا بولاية بالغة التحديد، وهي الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى. أما فيما يتعلق بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، التي تتألف من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فلا يوجد ممثل خاص لمنطقتنا دون الإقليمية على قدر علمنا.

وهناك نقطة ثالثة أود أن أبديها بشأن رسالة الأمين العام. ثمة إشارة إلى بعض الظروف التي قد تساعد على إنشاء مكتب إقليمي، فهو يشير على وجه التحديد إلى ضرورة إجراء دراسة لأسباب نشوب الصراع في وسط أفريقيا. غير أننا نشك في استصواب هذه العملية لسببين. أولا، لأن منطقة وسط أفريقيا ذاتها قد أجرت دراسة في سياق لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وقد نشرت نتائج تلك الدراسة في وثيقة للأمم المتحدة (A/50/474) متاح الاطلاع عليها. فلماذا ينبغي إذن الاضطلاع بدراسة جديدة؟ وثانيا، ينبغي الإشارة إلى أن الأمين العام نفسه، بعد ذلك بسنوات، نشر تقريرا عن أسباب نشوب الصراعات في أفريقيا، عالج المسألة برمتها. ولا نستطيع أن نفهم أي تبصر جديد يمكن للدراسة المزمع إجراؤها أن تقدمه.

أما النقطة الأخيرة التي يبرزها تقرير الأمين العام، والتي يُظن أنها تحول بشكل فعال دون إجراء أي مناقشة لإنشاء مكتب للأمم المتحدة في الوقت الحالي، فتتعلق بالتحضيرات الجارية لعقد مؤتمر لمنطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي، فقد يستدعي الأمر الانتظار إلى حين الانتهاء من كل هذه الأمور، خاصة وأن هناك بلدانا أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تشارك أيضا كأطراف في هذا المؤتمر.

ولكنني أعتقد أن علينا هنا أيضا أن نميز بين شيئين. فالمؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يغطي منطقة دون إقليمية واحدة بعينها، حتى وإن كانت هناك ثلاثة أو أربعة بلدان في منطقتنا دون الإقليمية تتأثر بما يحدث هناك. ولكن مؤتمر البحيرات الكبرى لا يمت بصلة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأعتقد أن من واجبنا أن نوضح ذلك الفرق. فمنطقة وسط أفريقيا لها هويتها الخاصة؛ ولا يجوز إلحاقها بكيانات أخرى.

أعتذر إن كنت قد استفضت في الكلام، ولكنني أقول ذلك حتى يكون أعضاء المجلس الذين طالبوا بهذه الدراسة، وأعطوا ولاية للبعثة، على علم تام بما حدث في الماضي وما يحدث الآن.

ولدي تعليق واحد أخير، فالتقرير المعروض علينا كان متوفرا منذ ١٠ أيلول/سبتمبر، ومع ذلك، ففيما يخص أعضاء مجلس الأمن، أعتقد أننا تمكنا في هذا الشهر فقط من الحصول على نص باللغة الانكليزية لتقرير يتناول أساسا منطقة دون إقليمية ناطقة بالفرنسية؛ الأمر الذي لم يسهل دراسة التقرير في عواصمنا. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت معظم الوزراء الذين كان بإمكانهم حضور هذه المناقشة، غير قادرين على المجيء هنا.

لقد توجهت منطقة وسط أفريقيا إلى مجلس الأمن لكي تقول بالضبط ما هي وسط أفريقيا، وما الذي تأمله من مجلس الأمن ومن الأمم المتحدة. لقد أتت وسط أفريقيا لكي تطلب، وقد طلبت من قبل، من الأمم المتحدة أن تكون موجودة هناك بصورة دائمة، وليس فقط لمهام مخصصة، أي أن يكون للأمم المتحدة وجود دائم في وسط أفريقيا. ووسط أفريقيا تأمل في أن تبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لضمان توفير رد إيجابي على ذلك الطلب، وهو طلب قُدم وكُرر على أسس وجيهة على ما أعتقد.

وربما توقعنا أن تكون العوامل المالية هي التي عاقت إلى حد ما الاستجابة لذلك الطلب. ووسط أفريقيا تقول إن الأمم المتحدة لديها بالفعل الموارد والهياكل الحالية الكافية. ولكن جوهر المسألة هو النظر في كيفية استخدام تلك الهياكل والموارد الحالية لكفالة وجود دائم للأمم المتحدة في منطقتنا.

ووفد بلادي يحدوه الأمل في أن يتسنى التأكيد مجددا، في نهاية مداولاتنا، في البيان الذي ستجري في الأيام القليلة المقبلة مناقشته ثم اعتماده، على الحاجة إلى نهج شامل ومتفق عليه ومتكامل. كما نأمل في أن يحيط المجلس علما ويسعد بالاهتمام الذي أظهرته وسط أفريقيا بأن يكون للأمم المتحدة وجود هناك، وأن يرحب بالاقتراح المقدم من رؤساء الدول.

وأخيرا، نأمل في أن يُطلب إلى الأمين العام أن ينظر في الطريقة التي يمكنه بها تلبية هذا الطلب في حدود الموارد المتاحة. وقد دلتنا التجربة على أن طلباتنا يمكن معالجتها بسرعة وفعالية. ولعل بالإمكان أن يحدد على وجه الدقة متى يبلغ الأمين العام مجلس الأمن بالطريقة التي عالج بها هذه المسألة. وبما أن هناك بعثة قد نفذت بالفعل، فقد يكون من الملائم انتظار ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، ولكن لا بد من تحديد موعد على أية حال.

وأعتذر عن الإسهاب في الكلام، ولكنني أعتقد بحق أنها مسألة بالغة الأهمية، فمنطقة وسط أفريقيا تريد أن تعمل مع الأمم المتحدة. ووسط أفريقيا تطلب إلى الأمم المتحدة، بل تستجديها، أن يكون لها وجود دائم في منطقتنا دون الإقليمية، حتى تتمكن من رصد ما يحدث هناك عن كثب، وتوفير المساعدات على أساس متواصل للدول في تلك المنطقة.

السيد دي لاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر إلى البعثة التي يديرها الأمين العام المساعد، السيد كالموه، على التقييم الوارد في التقرير المطروح علينا الآن.

إن بلدي يؤيد تحليل البعثة فيما يتعلق بالطبيعة الإقليمية التي تتسم بها مشاكل معينة في منطقة وسط أفريقيا، في مجالات متنوعة - مثل تنقل المجموعات المسلحة عبر الحدود، وتحركات الجيوش، والجنود والأطفال، واللاجئين والمشردين، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وعدم كفاية التكامل الاقتصادي في المنطقة. وبالتالي يكون من المفيد والضروري أن تعمد دول المنطقة والمجتمع الدولي إلى تنسيق الاستجابات الملائمة.

والمسائل الأمنية، بالطبع، لها الأولوية في طبيعتها. وجهود المجتمع الدولي في مجال حفظ السلام ينبغي دعمها وتنسيقها، ولا سيما جهود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الاتحاد الأفريقي في بوروندي، وجهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبدو لنا أيضا أن المبادرات الرامية في الإطار الإقليمي، وخصوصا مبادرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينبغي بطبيعة الحال أن تأخذ البعد الإقليمي في كامل الحسبان.

ويبدو لنا من الضروري أيضا أن تبذل بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي كل جهد ممكن لمكافحة الاتجار بالأسلحة. ولهذا السبب نود أن يسارع مجلس الأمن بإنشاء آلية رصد لتحسين تطبيق الحظر المفروض على الأسلحة وعلى دعم الجماعات المسلحة في شرق الكونغو.

والمشاكل الإنسانية الخطيرة التي تعانيها المنطقة دون الإقليمية، والتي أشارت إليها البعثة، وبخاصة كثرة عدد اللاجئين والمشردين، والتحديات التي يفرضها وباء الإيدز على الصحة العامة - كلها مسائل لها نفس الدرجة من الاستعجال، وستستفيد حتما من التعاون في الإطار دون الإقليمي. والعودة الدائمة للسلام والأمن إلى المنطقة دون الإقليمية تتطلب أيضا العمل لصالح التنمية ومن أجل مكافحة الفقر.

ومثلما أكدت البعثة، إذا كان لدول المنطقة دون الإقليمية أن تستفيد من الإمكانات الاقتصادية لمنطقتها دون الإقليمية، يجب أن تنشئ نظاما إقليميا حقيقيا للتعاون الاقتصادي يتضمن حرية الحركة للأشخاص والبضائع وتطوير هياكل أساسية للاتصالات.

واسمحوا لي أن أعود إلى قضية الهياكل، فنحن نرى أنه فيما يتعلق بالهياكل ينبغي النظر في اقتراح الأمين العام المتعلق بتعيين مبعوث خاص لمساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية ولتوفير الاتصال مع وكالات الأمم المتحدة في سياق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأذكر أن زميلنا السفير بيلينغا - إيبوتو قد ذكَّرنا بعدم وجود تساو دقيق بين البلدان المشاركة في المؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجميع البلدان التي تشكل على نحو عريض منطقة وسط أفريقيا. وقد يكون صحيحا أنه لا يوجد تساو دقيق، ولكن هناك أكثر من أربعة دول من هذا النوع. وقد يحث البعض على مشاركة جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الأولى من المؤتمر، ولكن من دون شك، سيكون للمؤتمر تأثير كبير على التعاون فيما بين العديد من بلدان المنطقة وعلى علاقاتها مع الأمم المتحدة. ولهذا السبب نعتقد أنه، نظرا لأهمية المؤتمر، من المنطقي في هذا السياق أن ننظر في طرائق انشغال الأمم المتحدة بالمنطقة دون الإقليمية وفي الحاجة إلى تطوير الهياكل، حسب الاقتضاء.

ونحن بالطبع مهتمون جدا بكل ما قاله لنا الأمين وسنهتم جدا بما سيقوله اليوم الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن، ولكنني أردت أن أطرح هذا الفكرة هذا الصباح لأنني أردت أن أنقل تصورنا لهذا الموضوع في هذه المرحلة.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): لقد جاءت هذه الجلسة بشأن الحالة في وسط أفريقيا، وفيما يتصل بتقرير بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات في حينها تماما. فهي تكمل وجهات النظر والملاحظات التي استمعنا إليها قبل أربعة أيام فقط في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى التي تضم عدة بلدان من بلدان وسط أفريقيا.

وأود أن أهنئ الأمين العام على الجودة العالية لتقريره المعروض علينا اليوم وأن أشكر السيد كالوموه على عرضه. ويظهر التقرير بوضوح أن الحالة في وسط أفريقيا أصبحت سيئة للغاية نتيجة لمسائل محلية وخارجية وعابرة للحدود، وسيتطلب حلها نهجا إقليميا. ويشكل تهريب الأسلحة والمخدرات وانتشار الميليشيات بعض العناصر التي وضعت عن حق السلام والأمن في جوهر شواغل دول المنطقة. وطبقا لبعض التقديرات، هناك سبعة بلدان من ١١ بلدا إما في حالة صراع وإما حالة ما بعد الصراع.

ولمعالجة مشاكل الأمن بوجه عام، لدى وسط أفريقيا الآن بروتوكول مجلس السلام والأمن ومعاهدة المساعدة المتبادلة الموقع عليها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ويسرنا أن نرى أن بلدان المنطقة تلتزم على نحو متزايد في الأشهر الأخيرة بالتسوية السلمية لنزاعاتها. وأود أن أذكر بعض الأمثلة على ذلك.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتصدى حكومة الوحدة الوطنية والانتقال لمهام الإنعاش العاجلة. وتسعى جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من وجود بعض المشاكل، إلى تحقيق عملية المصالحة الوطنية البالغة الأهمية. ويشكل الاتفاق الذي وقع أخيرا بين حكومة بوروندي وقوات الدفاع عن الديمقراطية جزءا من دينامية السلام ذاتها. ويجيء هذا التقدم الكبير في أعقاب النجاح في أنغولا، التي عانت لسنوات طوال من الصراع وعواقبه التي لا يمكن حصرها. وهكذا، إن إمكانيات التغيير السياسي في وسط أفريقيا جيدة. ولذلك نعتقد أنه من الضروري، إذا أردنا تحقيق هذه الإمكانيات أن نحافظ على الشراكة الدولية مع المنطقة وأن نعززها.

ويعتقد وفد بلدي أنه ما من شك في أن جهود دول المنطقة تعبر عن إرادة سياسية لبناء بيئة آمنة مواتية للتنمية. ويجب زيادة تعزيز النهج الإقليمي للانتعاش ودعمه بآلية دولية للمساعدة. ونعتقد أن قيام هيكل مشترك متعدد الاختصاصات من شأنه أن يفي باحتياجات المنطقة على أفضل وجه. ونلاحظ مع الاهتمام عزم الأمين العام على تعيين مبعوث خاص للتصدي للقضايا السياسية والعلاقات مع منظومة الأمم المتحدة لدعم قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والآليات القائمة الأخرى بتدابير ملموسة. ونرحب أيضا بالاستعراض الدقيق الذي طلبه الأمين العام لبرامج الأمم المتحدة بغية تعزيز فعاليتها وتماسكها.

وفي ختام بياني، نناشد دول المنطقة مواصلة بذل جهودها للقضاء على تهديدات السلم والأمن بمواصلة بذل جهودها الشجاعة والأساسية والمضنية في كثير من الأحيان من أجل النهوض بحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقوبة وإعادة تنظيم أنظمتها القانونية وتحرير اقتصاداتها وخاصة على طول الحدود.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني برئاستكم لجلسة اليوم، سيدي، ونحن

ممتنون أيضا للأمين العام المساعد كالوموه ولممثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونحن نقدر العمل الذي اضطلعت به بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات. وفي هذا التقرير تقدم البعثة توصيات عديدة مفيدة بشأن البحث عن حلول لمشاكل وسط أفريقيا. ونحن نعتقد أنه يجب تنفيذ هذه التوصيات في أقرب وقت ممكن ونأمل أن يوليها مجلس الأمن اهتماما كبيرا.

ومثلما يوضح تقرير البعثة، فإن وسط أفريقيا غني بالموارد الطبيعية، ولكنها واحدة من أقل المناطق تنمية في العالم. وفي ٧ من البلدان التي تمت زيارتها والبالغ عددها ١١ بلدا، يعيش ٥٠ في المائة من السكان دون خط الفقر. والصراعات المسلحة التي ابتليت بها المنطقة منذ أمد بعيد من ضمن الأسباب الرئيسية لهذه الحالة. وعبر العقد الماضي، تعرضت بلدان عديدة في وسط أفريقيا لصراعات مسلحة بكثافة مختلفة. وبعضها يواصل المعاناة من هذه الصراعات أو يواجه العبء الكبير لبناء الثقة بعد الصراع.

إن وضع حد للصراع، وتحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدما على طريق التنمية المستدامة أمور تمثل تحديات رئيسية لبلدان وسط أفريقيا وللمجتمع الدولي. ونؤمن بأنه يجب بذل الجهود في المجالات الثلاثة التالية لمعالجة مسائل وسط أفريقيا.

أولا، إن جهود البلدان والشعوب المعنية رئيسية. ونحن مسرورون لملاحظة أن العملية السلمية في أنغولا قد تم تعزيزها. والوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتطور تطورا إيجابيا. وعملية السلام والمصالحة في بوروندي قد أحرزت تقدما، والوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى يتحسن باستمرار أيضا. ولا يمكن فصل جميع هذه الإنجازات عن الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومات والشعوب المعنية. ولقد برهنت التطورات على أنه بدون الإرادة السياسية للبلدان المعنية، لن يكون هناك سلام دائم؛ ولا يمكن لقوة خارجية أن تأخذ دورها.

ثانيا، يجب على المنظمات الإقليمية أن تقدم المزيد للمساعدة. فالعديد من البلدان في وسط أفريقيا لها ثقافات وخلفيات تاريخية متشابهة. فالصراع في بلد واحد قد يمتد بسهولة إلى البلدان المجاورة ويؤثر في المنطقة برمتها. لذلك، فإن تناول مسائل وسط أفريقيا يجب أن ينطلق من منظور إقليمي وباستخدام استراتيجية شاملة. وذلك هو بالتحديد ما يمكن للمنطقة والمنظمات دون الإقليمية أن تقوما به على خير وجه. واتخذت المنظمات في السنوات الأخيرة، من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا تدابير إيجابية لتسوية الصراعات المسلحة في البلدان المختلفة وتثبيت استقرار الوضع السياسي والنهوض بالتكامل. وكان لجميع تلك الجهود نتائج ممتازة. ويحدونا الأمل أن تأخذ تلك المنظمات بعين الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها منطقتها وأن تواصل اضطلاعها بدور هام في النهوض بالسلام والاستقرار لأجل طويل في هذه المنطقة.

ثالثا، يتوجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعما واسعا. فعلى مر السنين، ساعدت الأمم المتحدة بنشاط بلدان المنطقة في جهودها لحفظ السلام والانتعاش، وذلك من خلال عمليات حفظ السلام في منطقة وسط أفريقيا، ومكاتب الدعم لبناء السلم والممثلين الخاصين. ونؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور أوسع من أجل تحقيق السلام والتنمية في وسط أفريقيا، ومساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية المختلفة في جهودها لبناء القدرات ومنع نشوب الصراع. ونؤيد أيضا اقتراح الأمين العام بتعيين مبعوث خاص معني بوسط أفريقيا. وباستطاعتنا أن نرى، من خلال تقرير البعثة، أنه نتيجة للدعم المالي والتقني غير الكافي، فمن

الصعب لبعض بلدان وسط أفريقيا الحفاظ على السلام الذي تحقق بصعوبة.

ونهيب بالمجتمع الدولي، ولا سيما الشركاء الإنمائيين في أفريقيا، زيادة دعمهم السياسي لهذه المنطقة، وخاصة الدعم الاقتصادي والمالي كي تساعد البلدان المعنية على استئصال الفقر ومنع انتشار الإيدز ومعالجته.

تتابع الصين الوضع في وسط أفريقيا عن كثب، بوصفها صديقة لأفريقيا. وبذلت الصين جهودا على النحو الواجب لمساعدة البلدان المعنية على إنهاء صراعها المسلح وتحقيق التنمية الاقتصادية. وشاركت الصين في عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدمت أيضا الدعم السوقي لقوة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والمنتشرة في بوروندي. وقدمت الصين أيضا الدعم الاقتصادي، من خلال القنوات الثنائية، لبعض بلدان وسط أفريقيا. ونحن نتوقع تعزيز التعاون مع بلدان وسط أفريقيا في جميع المجالات من أجل تقديم مساهمتنا الواجبة لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية على نحو دائم في المنطقة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السيد كالوموه على إحاطته الإعلامية. وأود أن أؤيد أيضا البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي لاحقا في هذه المناقشة.

إن تقرير الأمين العام المفعم بالمعلومات يبرز أنه بالرغم من التطورات المشجعة، فإن منطقة وسط أفريقيا ما زالت تعاني من الأزمات والصراعات. ونشاطر الأمين العام تحليله في أن نهجا دون إقليمي يوفر أفضل الفرص لاستراتيجية شاملة تأخذ في الاعتبار الأسباب الجذرية المعقدة والمختلفة للصراعات. فعمليتا السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي سوف يكون لهما، فيما نأمل، أثر على تثبيت الاستقرار الإقليمي، بالرغم من التحديات العديدة التي من الضروري مواجهتها. في ذلك الصدد، نأسف لأن بعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لم تتمكن من زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم بعض الخطوات في الاتجاه الصحيح، إلا أن الوضع هناك ما زال هشا ويتطلب اهتمام مجلس الأمن المتواصل.

إن النهج دون الإقليمي، يعني في رأينا، في المقام الأول، تعزيز الآليات دون الإقليمية القائمة. واسمحوا لي أن أبرز ذلك في مثالين. الأول هو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تتمتع بعضوية واسعة للبلدان في المنطقة دون الإقليمية ولذلك ينبغي أن تكون في موقف مثالي يسمح لها تطوير استراتيجيات إقليمية. إلا أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مثلها مثل المنظمات دون الإقليمية الأخرى، تعاني من عدم كفاية في القدرات. والمثال الآخر هو الافتقار إلى القدرات الإقليمية الفعالة حيال تسوية الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. وتضطلع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفرادى البلدان الأفريقية بدور هام في التوسط بين أطراف الصراعات وفي حفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى، لسبب رئيسي هو غياب وجود الهياكل دون الإقليمية الملائمة.

وإحدى نتائج مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى ستكون البرامج وخطط العمل للتعاون والتنمية الإقليميين. ونؤمن بأن هذه المبادرات ينبغي أن تستهدف أيضا تعزيز الآليات والمنظمات القائمة والمزيد من التعاون في ما بينها.

ويعتمد الأمر على البلدان في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية نفسها لوضع مبادئ توجيهية واضحة ولتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة. وإن تقسيما واضحا للعمل والمسؤوليات بين المنظمات الإقليمية وكذلك بينها وبين الاتحاد الأفريقي، سيكون مفيدا. وقد يفيد التعاون بين

المنظمات دون الإقليمية والأمم المتحدة دون شك في هذه الجهود المبذولة.

وبالمثل، يتوجب على الأمم المتحدة نفسها تفادي الازدواجية في الآليات. فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لولاية مبعوث خاص إضافي لوسط أفريقيا أن تتفادى التشابك مع ولاية الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، التي مددها مجلس الأمن من فوره لسنة إضافية. ولذلك نحن نفضل أن تقوم بعثات الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بتحديد المجالات الممكنة للتعاون بهدف معالجة المسائل المشتركة بفعالية. وتتمثل المسائل المشتركة في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشار المجموعات المسلحة، وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الجيوش النظامية أو الحياة المدنية. وهذه هي جميعها مسائل رئيسية لمعظم البلدان الخارجة من الصراع.

إن البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج هو مبادرة للتصدي لتلك المشكلة المتعددة الأوجه. وتبلغ مساهمة ألمانيا في البرنامج ٣٠ مليون يورو، وهو ما يعادل ٣٥ مليون دولار تقريبا.

وتتوفر لدى البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج وسائل كثيرة وهو على استعداد لتمويل المشاريع، إضافة إلى المشاريع ذات الأثر السريع من أجل تسريح وإعادة إدماج الأطفال الجنود، التي ابتدأ العمل بها.

ولكن، بينما يتخذ البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج نهجا براغماتيا ومرنا، فإن البرامج الوطنية بشأن نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج هي شرط مسبق. ونحن نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي على إنشاء برامجهما الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن تشكيل الحكومة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجنة فنية للتنسيق والتخطيط لتحقيق ذلك الغرض يمثل علامة مشجعة.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن شكرنا للسيد كالوموه، الأمين العام المساعد، على عرضه التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات الموفدة إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

تدعم باكستان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة الرامية إلى تطوير نهج شامل ومتكامل في المنطقة دون الإقليمية بشأن مسائل السلم والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وقد قلنا ذلك مرارا في سياق منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا.

وفي حين أن وسط أفريقيا لديها إمكانات تؤهلها لأن تكون واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، إلا أنها ترزح، في الوقت نفسه، تحت عبء الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار والتخلف الإنمائي والفقر. والحلول لبعض هذه المسائل المشتركة التي تتخطى الحدود الوطنية يجب التوصل إليها من خلال نهج شامل ومتكامل، كما جاء في تقرير الأمين العام (S/2003/1077). وفي اتباع مثل هذا النهج، يتعين مواجهة الأسباب الجذرية للصراعات وعدم الاستقرار، إضافة إلى عوارضهما ونتائجهما.

ويحدد التقرير بعض أهم الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية التي تواجه منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، ويبدي ملاحظات وجيهة. ونحن نرحب بمتابعة التوصيات وإجراءات الأمانة العامة حيال كيفية التصدي لبعض المجالات الرئيسية التي ذكرت في التقرير.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم بعض التعليقات على التقرير والملاحظات التي جاءت فيه.

أولا، نحن نعتقد أن المجتمع الدولي لديه المسؤولية والاهتمام تجاه استعادة السلم الدائم في وسط أفريقيا

وتوطيده بقدر ما لديها حكومات وشعوب المنطقة دون الإقليمية.

ثانيا، إن مسألة الفقر والتخلف الإنمائي التي هي السبب الجذري للصراعات وعدم الاستقرار في تلك المنطقة دون الإقليمية، تحتاج إلى أن يتم التصدي لها على أساس الأولية. ونحن ندعم الحاجة إلى وضع نهج أكثر استباقية لهذه المسألة، إلا أن الحلول يجب أن تكون عالمية وليست محلية.

ثالثا، إن عمليات الإغاثة الإنسانية والمساعدة في إعادة الإعمار يجب تعزيزها في المنطقة. هذه هي الخطوة الضرورية الأولى في عملية إنعاش وإعادة تأهيل البلدان والشعوب المتضررة بالصراع وعدم الاستقرار.

رابعا، إن التصدي للمسائل الصحية والأوبئة التي تصيب المنطقة، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ينبغي أيضا أن تولى أولوية عليا. وهذه المشكلة، إذا لم يتم التصدي لها، تنطوي على الخطر نفسه بالنسبة لبلدان وشعوب المنطقة دون الإقليمية، إن لم تكن تنطوي على خطر أكبر.

خامسا، لدى دعم الحكم الرشيد في بلدان المنطقة دون الإقليمية يجب إيلاء أولوية عليا لتعزيز القدرات المؤسسية والأنظمة القضائية.

سادسا، لدى التصدي لتحديات السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية نحن نحتاج، من بين أمور أخرى، إلى مكافحة مسألة تمويل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والمخدرات في بلدان المنطقة، والذي قد يكون في جزء منه مصدر تمويل لتدفق الأسلحة والمرتزقة وأنشطة الميليشيات، إضافة إلى إطالة أمد الصراعات. وفي أثناء مناقشتنا موضوع منطقة البحيرات الكبرى في الأسبوع الماضي، دعا وفدنا إلى إنشاء آلية رصد لرصد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وتدفق الأسلحة إلى المنطقة. وبمجرد أن يتم إنشاء آلية رصد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكن توسيع العملية بشكل تدريجي لتشمل المنطقة بأكملها من أجل التصدي لمسألة المخدرات إضافة إلى المرتزقة.

وأخيرا، إن نهج العمل المتعدد الاختصاصات للأمانة العامة لا بد من دعمه وإكماله ببلورة رد متكامل ومشترك من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهنا، ومرة أخرى، أود أن أحيل المجلس إلى اقتراحنا بإنشاء لجان مخصصة مشتركة من أجهزة الأمم المتحدة الثلاثة الرئيسية بغية التصدي لهذه المشاكل المتداخلة التي تتخطى الحدود الوطنية، بشكل شامل.

السيد عطية (سورية): نشكركم على عقد هذه الجلسة الخاصة بمنطقة وسط أفريقيا، ونقدر عاليا جهود السيد توليماني كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، الذي ترأس بعثة الأمم المتحدة لتقييم الأوضاع في منطقة وسط أفريقيا، ونشكره على التقرير المفصل الذي قدمه للمجلس بهذا الخصوص. ونتفق مع ما خلصت إليه البعثة من ضرورة مجابهة التحديات التي تواجهها المنطقة، والتي تتخطى الحدود الوطنية للدول ويستدعي حلها اتباع نهج دون إقليمي متكامل وشامل يكون مكملا للحلول الوطنية ويرسي أساسا متينا لهذه الحلول. كما أخذ وفدنا علما باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة تعيين مبعوث خاص يكون متاحا للعمل بصدد المسائل السياسية مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية ويتفاعل مع كيانات الأمم المتحدة المنخرطة في الأنشطة الإنسانية والإنمائية في منطقة وسط أفريقيا.

لقد استعرض المجلس قبل أيام أهمية عقد مؤتمر دولي لمنطقة البحيرات الكبرى، ونجدد هنا الدعوة إلى جميع الدول في المنطقة إلى المشاركة في هذا المؤتمر الذي سيتمخض عنه

الهدف المتوخى في الإطار الإقليمي لتعزيز الاستقرار والأمن والتعاون والتنمية في المنطقة.

يدعم وفدي جميع الجهود الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الجهود الدولية للمساهمة في مواجهة التحديات الكبيرة الماثلة في منطقة وسط أفريقيا، وحل الصراعات المسلحة، ووقف انتقال الأسلحة عبر الحدود، وحل الجماعات المسلحة، ومساعدة اللاجئين، وتأمين الخدمات الإنسانية لشعوب المنطقة، وتخفيف حدة الفقر الذي تعاني منه هذه المنطقة بالرغم من غناها بالموارد الطبيعية التي لا يتم استغلالها بشكل يعود على شعوب المنطقة بالفوائد والثمار.

إن دعم مجلس الأمن لمسيرة السلام في منطقة وسط أفريقيا أمر هام ولا غنى عنه لأن دول المنطقة لوحدها لا تتمكن من مواجهة تحدياتها، وقد رأينا ذلك في دول عديدة مثل بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الدول. وندعم استمرار انخراط المجتمع الدولي في تقديم المساعدات الاقتصادية لدول منطقة وسط أفريقيا لتتمكن من تجاوز المصاعب العديدة التي تعاني منها، وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والتنموي.

وفي الختام، نقدر عاليا جهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأفرقة ومكاتب الأمم المتحدة العاملة هناك لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا.

السيدة منديس (اسبانيا) (تكلمت بالاسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة عن منطقة وسط أفريقيا. وأعرب عن الشكر أيضا للسيد كالوموه على عرضه للتقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية (S/2003/1077)، في شهر حزيران/يونيه.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إيطاليا، متكلما بالنيابة عن الإتحاد الأوروبي. ولذلك، سأقتصر على بضع تعليقات إضافية موجزة.

إننا نوافق على التحليل الوارد في التقرير فيما يتعلق بتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه هذه المنطقة. وأكثر التحديات إلحاحا تتمثل في تلك التي تواجه السلام والأمن، وفي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والافتقار إلى التنمية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحالة حقوق الإنسان الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر، وتتطلب الاستجابة الشاملة والفعالة لكل هذه القضايا اتباع نهج دون إقليمي متكامل.

وفي هذا الصدد، نؤيد استعراض برامج الأمم المتحدة التي وضعت لهذه المنطقة، والتي ورد ذكرها في مقدمة التقرير كطريقة لتحسين اتساق وفعالية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في وسط أفريقيا. ونأمل في تلقي معلومات فيما بعد من الأمانة العامة بشأن هذه النقطة. ونوافق على ما ورد في التقرير عن أنه توجد لدى الأمم المتحدة وتحت تصرفها هياكل في المنطقة، ولذلك، من المستحسن أن تستخدم الهياكل الموجودة حاليا استخداما فعالا ومتسقا قبل النظر في إنشاء هياكل جديدة.

وسأشير باختصار إلى عدد من العناصر المحددة التي وردت في تقرير الأمين العام – ولا سيما، بعض التحديات الرئيسية للسلام والأمن؛ والقيام بصورة فعالة بتنفيذ برامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج التي تراعي البعد دون الإقليمي؛ وأهمية إصلاح الهياكل الأمنية؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وأخيرا، قضية حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بترع أسلحة المحاربين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، من الضروري تعزيز البرامج

الوطنية من خلال اتخاذ مبادرات على الصعيد دون الإقليمي. ولذلك، نعرب عن سرورنا لملاحظة التقدم المحرز بصدد تنفيذ البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن تقرير الأمين العام يتضمن توصيات هامة تتعلق بإمكانية وضع برنامج متعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج في مناطق الحدود وفيما يتصل باتباع نهج متكامل - على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها وبالتعاون مع الوكالات الإنسانية ووكالات التنمية الأخرى - يرمي إلى مواجهة تحديات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ثانيا، وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نؤكد مرة أخري على أهمية إتباع نهج دون إقليمي في تحقيق إصلاح أمني فعال والحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحرك العناصر المسلحة فيما بين بلدان المنطقة.

أخيرا، فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الجديرة بالنظر، بما في ذلك، على سبيل المثال، التوصيات المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب والعلاقة ما بين إصلاح النظام القضائي وقضايا حقوق الإنسان.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة. ونشكر أيضا السيد كالوموه على عرضه لتقرير البعثة (S/2003/1077).

إنني في ملاحظاتي، سأتمم البيان الذي سيدلي به بعد قليل وفد إيطاليا التي ترأس الاتحاد الأوروبي حاليا، وسأتكلم في إطار ذلك البيان.

منذ سنة مضت، اقترح المجلس إيفاد البعثة المشتركة بين الوكالات لأننا سلمنا آنئذ بضرورة اتباع نهج شامل ومتضافر نحو قضايا السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا. وكان الهدف، ولا يزال، إقامة روابط تشغيلية فعالة عبر منظومة الأمم المتحدة، وحيثما يكون ذلك مهما وذا طبيعة عملية، عبر الحدود. وينبغي أن نواصل السعي من أجل تحقيق ذلك. وفي ملاحظاتي، أود أن أتصدي للطريقة التي تمكننا من تحقيق ذلك بدلا من ذكر المشاكل المعينة الموجودة في المنطقة، التي هي - حسبما ذكر متكلمون سابقون - مشاكل كبيرة وعاجلة.

خلصت البعثة إلى أنه، نتيجة للتحديات الشاملة والتحديات الأخرى التي تخترق حدود المنطقة، يقتضي الأمر اتباع نهج دون إقليمي متكامل وكلي ليتمم الحلول الوطنية ويضع أسسا دائمة للحلول. ويقدم لنا التقرير مجموعة من القضايا المشتركة بين بلدان الإقليم لكي ننظر فيها، والعديد منها تقوم بمعالجتها مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وفي مناقشتنا لقضايا منطقة البحيرات الكبرى في الأسبوع الماضي، سلمنا جميعا بأن ثمة مشاكل معينة لا تقف عند الحدود الوطنية، ولا سيما عندما تكون تلك الحدود كثيرة الثغرات بدرجة كبيرة. وثمة مثال على ذلك، انتشار الأسلحة الصغيرة. وبلهجة أكثر إيجابية، آمل أن نبدأ، على الأقل في رؤية إمكانية عقد دورة إيجابية في منطقة البحيرات الكبرى التي يستطيع بلد واحد فيها أن يؤثر بصورة إيجابية في تنمية جيرانه.

ولكن وبعد ذكر ما تقدم، أعتقد أنه توجد بعض المؤهلات الهامة لوجود نهج شامل عبر الإقليم. وبوضوح، نجد أن بعض المشاكل هي نفسها على أي من جانبي الحدود الوطنية ويتعين علاجها بطريقة منسقة. ولكن بعض المشاكل الأخرى من الأفضل معالجتها على الصعيد الوطني، ومن الواضح أن بعض القضايا - مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) - يتعين معالجتها في سياق أوسع نطاقا من مجرد منطقة وسط أفريقيا.

وتقدم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطار عمل للتقدم المشترك عبر طائفة واسعة من المجالات - بما في ذلك السلام والأمن، والإدارة الاقتصادية، والديمقراطية ونظام الحكم الجيد - يتجاوز منطقة وسط أفريقيا. وعليه، كنقطة أولى، من الضروري أن نحترس من فرض قوالب على أنواع مختلفة من المشاكل.

وعلاوة على ذلك، كنقطة ثانية، لا نرغب في قطع الطريق أمام المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الموجودة حاليا أو اتخاذ مبادرات تعتبر تكرارا لها - على سبيل المثال، العمل الجاري حاليا بشأن إمكانية عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويترتب على ذلك أننا لا نؤيد إقحام مستوى جديد من البيروقراطية في المنطقة. وربما تتمثل الطريقة الأفضل للتقدم في التركيز على المجالات التي تبنى على الهياكل دون الإقليمية والهياكل الإقليمية القائمة حاليا، بدلا من إنشاء هياكل جديدة.

ولذلك، تتمثل النقطة الثالثة في أن هناك دورا واضحا للهيئات دون الإقليمية، وهي تستحق دعمنا. وليس من باب المفاجأة أن أنشأ الإتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا آليات ونهجا لمعالجة قضايا الأمن الجماعي. وثمة رابطة جوهرية تربط بين التنمية الاقتصادية وبين الأمن في المنطقة. وفي نفس الوقت، نلاحظ ملاحظة بعثة التقييم المتعددة التخصصات بأن هذه الآليات لا تعمل جميعها بكامل قدرتها أو تؤدي الغرض المقصود منها. ونريد أن نتأكد من أن كل جزء في النظام يقوم بدوره بأقصى قدرة له وأنه لا يكرر عمل الأجزاء الأخرى. ويتعين على منظمات منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية أن تحدد دورها بحسب أفضل المجالات التي تستطيع أن تقدم فيها شيئا ذا قيمة. ونلاحظ، على سبيل المثال، أن التقرير يحدد بعض جوانب الغموض بين أدوار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

ومع مضي الأمين العام قدما في اقتراحه إجراء استعراض لبرامج الأمم المتحدة في المنطقة، سيكون من المفيد التركيز على ميادين معينة يتوفر فيها أفضل احتمال لتحديد مجال التعاون المحسن. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن نرى بعض التوصيات المحددة - مثلاً، بشأن أي هياكل أمنية إقليمية ينبغي أن تدعمها الأمم المتحدة، وما هي أفضل وسيلة لتقديم هذا الدعم. وسنرحب بإلقاء نظرة على أي نطاق قد يكون متاحا لمتابعة الدعم الذي اعتزم المجلس تقديمه في وقت سابق لهياكل الأمن الجماعي الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسيكون من المفيد الحصول على توصيات بشأن وجود أي شيء أكثر تحديدا تستطيع الأمم المتحدة أن تسهم به في ميادين أخرى - على سبيل المثال، التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أخيرا، لدى تناول مقترحات محددة، نحث على الأخذ بنهج من القاعدة إلى القمة، ومراعاة آراء الذين يعملون فعلا في الميدان بشراكة مع حكومات في المنطقة. ونعتقد أن هذا أساسي. وينبغي لأي استعراض أن يتفحص الإجراءات التي يمكن أن تنجح والإجراءات التي لن يكتب لها النجاح في الميدان، وأن يتفحص الأماكن التي يمكن أن توجد فيها فجوات أو فرص لإقامة صلة أفضل في أنشطة منظومة الأمم المتحدة القائمة. ونرجو أن يحقق هذا النهج نجاحا في جعل المنظمة أكثر مشاركة ومساعدة لبلدان منطقة وسط أفريقيا في مساعيها لجعل جهودها متضافرة.

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اجتماع اليوم تأكيد آخر على اهتمام المجتمع العالمي الجدي في إيجاد حل سريع للصراعات والمشاكل العديدة في أفريقيا.

كما أنه دليل على رغبتنا في وضع استراتيجية فعالة للحفاظ على السلام والتنمية المستدامة في أفريقيا.

ويسر الاتحاد الروسي أن يرى أنه تسنى في الآونة الأخيرة - بفضل جهود الأفارقة أنفسهم في المقام الأول، ولكن أيضا بفضل جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - تحقيق نجاح ملموس في تسوية الصراعات وتهدئة الحالة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. فالسلام في أنغولا يجري تعزيزه باطراد، والحياة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعود إلى وضعها الطبيعي، وعملية السلام في بوروندي تحرز تقدما، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى اتخذت تدابير لاستعادة النظام الدستوري.

ولكن، في نفس الوقت، لا تزال توجد مخاطر ومصاعب جدية في منطقة وسط أفريقيا. ونلاحظ أن الأخطار التي عدّدها تقرير بعثة التقييم المتعددة التخصصات لا تختلف عن الأخطار التي ما فتئنا نناقشها هنا في مجلس الأمن. بعبارة أخرى، تحليلنا هو نفسه تقريبا، وهذا يوفر أساسا معينا لتفاعل متعدد الأطراف ومتعدد الجوانب بغية إزالة هذه الأخطار.

لكن ما يقلقنا هو شيء آخر. فالأسباب الرئيسية للحالة الراهنة في وسط أفريقيا - حكومات غير مرض عنها وانتشار الفقر على نطاق واسع ومستوى بطالة مرتفع بشكل خاص بين الشباب - كانت هي أيضا الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار لعدة عقود. يجب أن نعدل تركيزنا؛ ويتعين أن نوجه أسئلة لا عن أسباب الحالة الراهنة فحسب، ولكن أيضا لماذا تواجه الدول الأفريقية نفس الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار التي واجهتها عندما أوشكت على نيل استقلالها قبل ٤٠ عاما تقريبا.

هناك درس ثان يمكن أن نتعلمه. يجب أن نستمع أكثر إلى الأفارقة. فالتقرير يشير إلى أن عددا من البلدان الأفريقية سيكون مستعدا للمشاركة في مشاورات حول عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتطلب هذه البلدان قبول مشاركتها التامة في المؤتمر الدولي المقترح لمنطقة البحيرات الكبرى. ويتعين أن يقوم الأفارقة أنفسهم بتعريف أنفسهم. فهم جيران؛ ويتعين عليهم أن يعيش بعضهم مع بعض كجيران طيبين.

وهناك نقطة ثالثة. من المهم للغاية أن تكون المساعدة الدولية المقدمة من خلال عملية إحلال الاستقرار هذه مساعدة منسقة ومركزة وأن تتسم بالمسؤولية. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بدور مركزي، إذ ستكون اتصالاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هي الأوثق. ويجب أن تتوخى تلك المنظمات الروح العملية البحتة في أدائها لعملها، لأن وجودها في حد ذاته لا يبرره إلا كون عملها مفيدا حقا. وإذا كانت هذه المنظمات بحاجة للمساعدة، فعندها يجب تقديم المساعدة لها.

ويشير التقرير إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. وأود أن أسأل السيد كالوموه عما إذا كانت توجد أية مخرجات محددة لتلك اللجنة. هل تقارير تلك اللجنة متاحة؟

وتوجد نقطة رابعة. نحن نشعر بالقلق لأن بعض البلدان الأفريقية تترع إلى مناشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة قبل أن تستنفد كليا إمكانياتها الوطنية أو الإمكانيات الإقليمية. وينطبق هذا، كما نراه، ربما على نهج مفرط إلى حد ما يدعو إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، سيكون إضافة إلى الهياكل الموجودة هناك بالفعل. وعلى غرار ذلك نرى الطلبات المتعلقة باللجان الدولية

للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وهياكل لمكافحة الإفلات من العقاب. ونعتقد أن بوسع الأفارقة أن يستفيدوا على نحو أكمل من الإمكانيات الوطنية والثنائية والإقليمية. وهذا مذكور تحديدا في تقرير بعثة التقييم المتعددة التخصصات.

إننا نوافق على أن بوسع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد في هذا المضمار. لكن هذه المساعدة ينبغي أن تقدم أولا للذين يظهرون تصميما على حل المشاكل واستعدادا أيضا لاستخدام مواردهم الخاصة لهذا الغرض.

ويؤيد الوفد الروسي التدابير التي اقترحها الأمين العام لتعزيز دور الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، التوصية بشأن تعيين مبعوث خاص للمنطقة دون الإقليمية ومجال ولاية هذا المبعوث. ونعتقد أن عمل هذا المبعوث الخاص سيكون شفافا تماما في مجلس الأمن، وأن المعلومات عن أنشطته ستقدم من خلال التقارير المنتظمة التي يقدمها الأمين العام إلينا.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نشارك الآخرين في تقديم الشكر للأمين العام المساعد كالوموه على تقريره الشامل عن بعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى وسط أفريقيا، فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ نهج متكامل تجاه مسائل السلم والأمن والتنمية في منطقة وسط أفريقيا.

وإننا كما تعلمون، ما برحنا منذ زمن طويل من المؤيدين والمتبرعين بالمال لمشاريع السلم والتنمية في أفريقيا الوسطى، على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على حد سواء. ويسرنا بالغ السرور أن عمليات السلام في عدد من دول وسط أفريقيا، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي، قد أحرزت تقدما هاما في السنوات الأخيرة. وأن المضي قدما في عمليات السلام هذه ينبغي أن تتيح فرصا أفضل لإضفاء الطابع المؤسسي على الاستقرار، إلى جانب التقدم الاقتصادي في منطقة وسط أفريقيا.

كما نعرب عن سرورنا لإجراء بعض التغييرات الاقتصادية الهامة في بعض دول وسط أفريقيا. وينبغي أن يتيح خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون والتنقيب عن النفط وإنتاجه في غينيا الاستوائية وسان تومي وبرنسيبي على سبيل المثال مزيدا من فرص التقدم الاقتصادي في منطقة وسط أفريقيا. بيد أنه حتى تتم الاستفادة من هذه الفرص، يجب على هذه البلدان فضلا عن باقي دول المنطقة، أن تبذل جهدا ملموسا للاستثمار في الهياكل الأساسية وفي رفاه سكانها. ويجب أن تكفل الحكومات حماية حقوق الإنسان واستعمال الأموال الوطنية على نحو يتسم بالشفافية والحكمة من أجل برامج التنمية الموجهة والشاملة.

ونود أن نوصي بتأجيل البت في تعيين مبعوث خاص إلى ما بعد أن يصدر مؤتمر البحيرات الكبرى استنتاجاته وتوصياته. وسيشارك العديد من بلدان وسط أفريقيا في مؤتمر البحيرات الكبرى، وسبق أن التزمت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في المؤتمر بتشجيع وتنسيق مساهمات مختلف المنظمات الأفريقية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولذلك، فإن المؤتمر بما له من أهداف معلنة تتمثل في تعزيز السلم المستدام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، قد يشرك العديد من العناصر الحاسمة المنصوص عليها في تقرير بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات، وقد يوصي فعلا بالسبل الكفيلة بتعزيز التكامل في أفريقيا الوسطى وتعزيز منظماتها الإقليمية.

ونشعر أيضا بالقلق من أن إضافة طبقة بيروقراطية أخرى علاوة على ذلك إلى هياكل الأمم المتحدة الموجودة

بالفعل في منطقة وسط أفريقيا قد لا تسفر بالضرورة عن كفالة تحسين التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة ويمكن أن تتسبب في التشويش فيما يتعلق بمسؤوليات ممثلي الأمم المتحدة الموجودين. وربما تمثل رد أكثر فعالية في تحدي مكاتب الأمم المتحدة وبعثاتها ووكالاتها الموجودة بالفعل في المنطقة بأن تعمل معا بصورة أكثر فعالية.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن امتناننا الشديد لتقرير بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات الموفدة إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد كالوموه، وإننا ممتنون أيضا للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

باختصار، يبدو لنا أن من المستصوب، في ضوء التقرير الذي درسناه، أن نقدم حلولا شاملة تضع في اعتبارها البعد الإقليمي وخاصة في المناطق التي من الواضح أنها تأثرت بمشاكل مماثلة عابرة للحدود. وليس بالإمكان حل أي من الظواهر مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة وانتشار المرتزقة الذين يعبرون الحدود لتقديم خدماتهم لمن يدفع أكثر، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والفقر المدقع، إذا تصرفت البلدان لوحدها، وخاصة دون تعاون من المجتمع الدولي أو من الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في أنه يبدو لنا أن من المنطقي كليا متابعة الاقتراحات بجعل وجود الأمم المتحدة أكثر فعالية لدعم تطبيق التدابير المتخذة على الصعيد دون الإقليمي لحل المشاكل العامة، بما فيها تشجيع الحكم الرشيد؛ ووضع برامج مشتركة منسقة لنزع السلاح؛ وتنفيذ برامج التسريح والإدماج أو الإعادة إلى الوطن؛ واتخاذ تدابير لمكافحة حركة الأسلحة الصغيرة والمخدرات والميليشيات وهذه، كما نعلم، أفكار تجري مناقشتها أيضا في سياق الصراعات الأفريقية الأخرى.

ومن التوصيات التي قدمتها البعثة، نود أن نؤكد التوصيات التي تشير إلى ضرورة إنشاء آلية لتخفيف معاناة ضحايا حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال منح التعويضات، وبذل الجهود التي ترمي إلى المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع – وهو مجال توليه شيلي اهتماما أساسيا. وإننا نعلم من تاريخنا المعاصر مقدار أهمية وجود عملية من الانتعاش الديمقراطي والاستقرار والسلم، والحيلولة دون الإفلات من العقاب وتخفيف آلام ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ويبدو لنا أن من المهم متابعة التوصيات المتعلقة بالمهارة في ممارسة السلطة الواردة في تقرير البعثة. وكل ذلك يجعل من الضروري قيام مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة هذه الجوانب المتكاملة والمتعددة الأبعاد لمشاكل المنطقة بطريقة متماسكة. وقد تم إحراز تقدم في هذا المجال، إلا أننا لم نتوصل بعد إلى صيغة عملية تيسر العمل المشترك بين الجهازين.

ويبدو لنا في الوقت نفسه، أن من المعقول أن نولي الاهتمام للقلق الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن انتشار مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة – فكرة تطرق العديد من المتكلمين إليها في سياق الإشارة إلى المؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. لا بد من أن نحدد أهدافا واضحة قابلة للإنجاز، وأن نضع جداول زمنية محددة، وأن نتجنب ازدواجية المهام.

السيد بو خالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أعرب عن امتناني لإدراج جلسة عن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في برنامج عملنا. وإننا نقدّر العمل الذي قام به وأهلية القيادة التي أبداها الأمين العام

المساعد السيد كالوموه الذي ترأس بعثة التقييم إلى المنطقة وقدم التقرير المعروض علينا اليوم.

إن المشاكل التي تواجهها المنطقة، على النحو المشار إليه التقرير، يصعب حلها. فهي مشاكل مستمرة – لا في أفريقيا وحدها، وإنما في مختلف أنحاء العالم. وأولى هذه المشاكل، وأكثرها تعقيدا بسبب مالها من عواقب في جميع المجالات، هي الفقر المدقع. والثانية انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والأعتدة الحربية والاتجار غير المشروع بها. وتتسم هذه المسألة بحساسية كبرى نظرا لما لها من تأثير على حقوق الإنسان، وخاصة فيما بين السكان الذين يحتاجون إلى حماية خاصة كالنساء والأطفال. وثالثها، وهي ناجمة عن الصراع، التدفقات الكبرى للاجئين.

وتقوم بلدان مثل أنغولا – بلدكم سيدي الرئيس– وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا ببذل الجهود الرامية إلى توطيد استقرارها الداخلي. ولبلوغ هذا الهدف نحتاج إلى تحسين الأحوال الاقتصادية وإنشاء المؤسسات التي توفر السلامة والقوة لحكوماتها.

ونرى أن التوصيات الواردة في التقرير والرامية إلى تصميم وتنفيذ نهج شامل لمعالجة الصراعات في وسط أفريقيا، بما في ذلك الجوانب التي تتعلق بالنزاعات الطائفية؛ وتدفقات المشردين داخليا واللاجئين؛ والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ واستخدام الأطفال كمحاربين، يجب أن يأخذها المجلس في الحسبان عندما يسعى إلى حلول تتسم لا بُعد إقليمي فحسب، بل ببُعد شامل، كما يشدد التقرير عليه.

ومن الضروري تعزيز القدرات الوطنية لبلدان المنطقة بهدف النهوض بالحكم الرشيد، بما في ذلك توطيد أنظمة العدالة ووضع سياسات لحقوق الإنسان. والدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة يستدعي مشاركة وتعاون الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره. وبهذه الطريقة يمكن الاستمرار في وضع الأولويات وتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها في المنطقة بغية إنشاء الاستراتيجيات والبرامج الفعالة لاحقا وتنفيذها على أكمل وجه وتنسيقها، وهي البرامج والاستراتيجيات التي ستساعد البلدان في التغلب على التحديات التي تواجهها المنطقة وتسهم في تحقيق التنمية فيها.

وقد بدأ مجلس الأمن بالفعل في إدماج إجراءات لتعزيز القدرات المؤسسية للدول في إطار ولايات عمليات حفظ السلام. وينبغي استمرار هذا الاتجاه وتوطيده. والتعاون المباشر مع الهيئات الإقليمية والهيئات المختصة أمر ضروري أيضا.

وفي وسط أفريقيا، وهي منطقة يعيش أكثر من نصف السكان فيها تحت عتبة الفقر، وفيها ما يقرب من ٣ ملايين من الأشخاص المشردين، يقتضي اتخاذ تدابير عاجلة لمنع الأزمة الإنسانية الموجودة في المنطقة من الاستمرار في التدهور. ومن الضروري أيضا الاستفادة من المنافع التي يمكن أن توفرها الموارد الثرية التي حبيت بها المنطقة.

ويقع على المجتمع الدولي الالتزام بمساعدة بلدان المنطقة، التي لا يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها على إرادة الحكومات المعنية فحسب بل أيضا على العمل المنسق للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

ولا يمكن تحقيق النجاح في حل المشاكل التي سببت حتى الآن الكثير من الأذى للعديد من البلدان الأفريقية إلا من خلال بذل الجهود المشتركة والمنسقة لإقامة شراكة استراتيجية من أجل التنمية مشحونة بقدر عال من الإرادة

السياسية. وينبغي أن يستمر مجلس الأمن في المتابعة الوثيقة للأنشطة الرامية إلى تعزيز بناء السلام وفي تقديم دعمه لتلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لأنغولا.

أود أن أشكر الأمانة العامة على تقريرها الشامل جدا في إعقاب إيفاد بعثة التقييم إلى المنطقة، وهو تقرير يعطينا صورة حقيقية عن المشاكل ومؤشرا إلى الحلول الممكنة لتلك المشاكل.

وأود بشكل خاص أن أشيد بالسيد كالوموه وبأعضاء البعثة على الجهود التي بذلوها وعلى نوعية البيانات التي وفروها عن المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الكاميرون والسفير بلنغا - إبوتو، الذي اعتمد مجلس الأمن في ظل رئاسته البيان الرئاسي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وهو البيان الذي دعا إلى إيفاد البعثة إلى المنطقة.

وأود أن أشكر مقدما الممثل الدائم لجمهورية الكونغو على البيان الذي سيدلي به بالنيابة عن جميع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويؤيد وفدي ذلك البيان ويدعمه.

وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يعلق على الفقرة الثالثة في ملخص التقرير، التي تنص على أنه:

”وكان لدى البعثة عند اختتام زيارتها لهذه المنطقة دون الإقليمية إدراك عميق للمفارقة الصارخة القائمة، ألا وهي أن منطقة وسط أفريقيا لديها إمكانيات تؤهلها لأن تكون واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا لكنها تضم أيضا أكبر عدد من الدول التي تحتل أدنى المراتب بالنسبة لجميع مؤشرات التنمية البشرية تقريبا“. (S/2003/1077، الفقرة ٣)

ويشير التقرير أيضا إلى تعقيد المشاكل التي تؤثر في المنطقة، مثل مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والافتقار إلى البنية التحتية وغيرها من المشاكل. صحيح أن الحاجة تقوم، بغية التغلب على تلك المفارقة، إلى نهج شامل ومتكامل ومصمم نحو تعقيد مشاكل المنطقة، كما هو مبين على النحو الصائب في استخلاص تقرير الأمانة العامة. ولكن ريثما يتم ذلك يمكن إنجاز هذا إذا عولجت المشاكل في إطار قائم على قاعدة صلبة ومتكاملة. ولا بد من معالجة التشتت الذي تتسم به حاليا المؤسسات التي تخدم منطقة وسط أفريقيا بطريقة تجعلها أكثر فعالية ومتوجهة نحو إحراز النتائج.

إن منطقة وسط أفريقيا، التي يُحتمل أن تكون إحدى أغنى المناطق في القارة، لديها الوسائل اللازمة للتغلب على مشاكلها إذا استمر الاتجاه الجديد نحو تحقيق السلام والأمن في المنطقة وإذا جرى اتباع منهج متكامل وكلي في معالجة المشاكل التي تبتلى بها المنطقة حاليا. وهناك حاجة إلى أن تبذل بلدان وسط أفريقيا جهدا أكثر تضافرا يتعين أن تستكمل فيه ملكية الدول بدعم منسق بصورة أفضل يقدمه المجتمع الدولي.

ويحدو وفدي الأمل أن ينظر إلى جلسة مجلس الأمن اليوم على أنها إسهام من أنغولا نحو هذا المسعى المشترك لتحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا فضلا عن جميع أرجاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

بغية استغلال وقتنا على أكمل وجه، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة لشغل مقاعد على طاولة المجلس. فأثناء إدلاء متكلم ببيانه، سيصطحب موظف المؤتمرات

المتكلم التالي المدرج في القائمة إلى الكرسي المخصص له على الطاولة.

أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج.

اسمحوا لي مرة أخرى بأن أهنئكم، سيدي، على القيادة القوية التي أبدتها أنغولا خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وخاصة بشأن المسائل الأفريقية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد كالوموه على التقرير الشامل والمحكم البيان لبعثة التقييم المتعددة التخصصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية التي رأسها في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وكما لوحظ على النحو المناسب في التقرير، ربما تكون منطقة وسط أفريقيا إحدى أغنى المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، ولكنها أيضا تتضمن أكبر عدد من الدول التي تقع في أسفل أي مؤشر للتنمية البشرية تقريبا. وعلاوة على ذلك، فإن سبعة من البلدان التي زارتها بعثة الأمم المتحدة إما في حالات صراع أو حالات ما بعد الصراع. كما أن المنطقة دون الإقليمية بأسرها ما زالت تعاني من انتشار الأسلحة الصغيرة والجماعات المسلحة؛ ومعدل عال للبطالة بين شبابها، مما يدفعهم إلى أعمال النهب والسلب أو أنشطة الارتزاق المسلح؛ والبنيات التحتية المتخلفة النمو؛ والأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين؛ والسجلات الرديئة لحقوق الإنسان؛ ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكما تم التركيز خلال المناقشة العامة التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، فإن الاتحاد الأوروبي يشاطر بقوة الرأي بأنه لا يمكن معالجة المشاكل الأساسية التي تؤثر في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية إلا من خلال النهج الإقليمي المتكامل نحو المسائل الرئيسية المتشعبة. ونهج كهذا يتطلب تعزيز المزيد من التعاون والتكامل الفعالين دون الإقليميين بدعم الآليات التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، وآلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا. ونحن ندرك إدراكا تاما أهمية الملكية الأفريقية لتلك العملية. وتنسيق واتساق الجماعة مع سياسات وآليات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك المنظمات دون الإقليمية الأخرى ذات الصلة في المنطقة، أمر بالغ الأهمية.

وبالإضافة إلى ضمان الملكية الإقليمية في إطار عملية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في وسط أفريقيا، يجب أن نواصل تعبئة الدعم الدولي. وبينما تتحمل حكومات المنطقة المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلام وكفالة التنمية، على المجتمع الدولي واجب مساعدتها على المستويات كافة. والاتحاد الأوروبي مستعد للقيام بهذه المهمة.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح التطورات الإيجابية الأخيرة في منطقة الأزمات الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية، وهي بلدان منطقة البحيرات الكبرى، كما تم التأكيد عليه قبل بضعة أيام خلال المناقشة العلنية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستعادة السريعة للدور الدستوري، في سان تومي وبرينسيبي، بعد محاولة الانقلاب في تموز/يوليه ٢٠٠٣، والتحسن الجزئي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى،

يشهدان على الدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية وعلى التصميم المتزايد من جانب الزعماء الأفارقة على تعزيز الحكم الديمقراطي وحكم القانون.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما تاما بمواصلة دفع عملية السلام وتحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا. وكما تعلمون، فقد نجحت عملية أرتيميس في استقرار الظروف الأمنية، وتحسين الحالة الإنسانية، وحماية سكان بونيا المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوقف النشر السريع للقوة الأوروبية المتعددة الجنسيات، ويجب أن نذكِّر بأنها أول قوة أوروبية تنشر خارج الحدود الأوروبية، التدهور الخطير في ظروف الأمن وساعد على تنشيط عملية السلام في ذلك البلد. وتوفر هذه العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي دليلا ملموسا آخر على التزام الاتحاد الأوروبي بالاستقرار والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية بأسرها.

ومن ناحية أخرى، يؤكد التقرير أن في منطقة البحيرات الكبرى وحدها أكثر من مليون قطعة سلاح صغيرة غير قانونية يجري تداولها، وأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة اندماجهم تجري ببطء شديد. ونعتقد أنه بغير حل إقليمي شامل لتلك المشاكل، فإن أي جهد لتحقيق السلام والاستقرار مآله الفشل المحتم على المدى الطويل. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بكل المبادرات الوطنية، ودون الإقليمية والدولية لتعزيز قدرات بلدان وسط أفريقيا، ولا سيما مبادرة عقد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

ونتيجة للعلاقة الوثيقة بين الفقر والصراع، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد بلدان وسط أفريقيا على دخول طريق التنمية الدائمة والمستدامة، بغية القضاء بالتالي على المصادر الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات والصراعات الأهلية. وإن البطالة، والديون الخارجية المرهقة والبنية الأساسية الهزيلة في بلدان وسط أفريقيا يمكن التصدي لها عن طريق الحكم السليم والمساعدة الدولية.

والاتحاد الأوروبي مستعد للتعاون مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن عمليات السلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع ما جاء في التقرير على أن هناك حاجة إلى نهج عالمي متكامل، ونؤكد من جديد تأييدنا القوي للأمين العام على التزامه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا. أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو.

السيد إكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام المجلس بالنيابة عن الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وهي: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، الكونغو. وقد أعلن ممثل الكاميرون من قبل أنه يؤيد البيان الذي أدلي به الآن. وأود بدوري القول إنه يسرني الإعراب عن تأييدي للبيان الرائع الذي أدلي به، ليس بالنيابة عن الكاميرون فحسب، وإنما بالنيابة عن منطقتنا دون الإقليمية أيضا.

أولا، أود أن أعرب عن مدى فخرنا لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا، الذي ستكرس خلاله مناقشات هامة لمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويوم الخميس الماضي، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك جلسة علنية مكرسة للأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى.

واليوم، لدينا هذه المناقشة الجيدة الحضور بشأن استعراض التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات والتابعة للأمم المتحدة التي أوفدت إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

ونحن ممتنون للمجلس على الاهتمام الذي يبديه بمنطقتنا. ولعلكم تذكرون أن في أعقاب المناقشة التي جرت في المجلس بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بشأن التعاون بين وسط أفريقيا والأمم المتحدة، تقرر إرسال بعثة تقييم إلى وسط أفريقيا. وكان الهدف، ولا يزال، اعتماد نهج شامل ومتكامل، وثابت ومنسق لمعالجة مشاكل السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، على النحو الذي ذكّرنا به، وبحق، الأمين العام في رسالته إلى مجلس الأمن المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ونحن نود أن نشكر الأمين العام على إرساله هذه البعثة، وعلى تقديمه إلينا اليوم التقرير الذي كانت تتطلع إليه حكوماتنا باهتمام كبير.

ونود أيضا أن نثني على أعضاء البعثة، وبوجه خاص السيد كالوموه، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، لمستوى العمل المنجز الرفيع، الذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار، إلى حد كبير، الشواغل التي أعربت عنها حكوماتنا. ونود أن نؤكد له تصميمنا على مواصلة العمل مع فريقه في حوار يستهدف إنشاء شراكة معززة حقيقية بين منطقتنا دون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة.

إن مستوى المحادثات التي أجريت بين أعضاء وفد الأمم المتحدة وأناس في كل بلد من بلداننا التي زاروها، والمستوى الرفيع لتبادل الآراء، يعبران بوضوح عن الاهتمام الذي يوليه زعماء منطقتنا دون الإقليمية لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، وبخاصة في الوقت الذي تبدو احتمالات قوية للخروج من الأزمات في معظم البلدان التي عصفت بها صراعات مسلحة.

والرسالة التي نود توجيهها هي رسالة إلى وسط أفريقيا الذي يريد الخروج من دائرة العنف والفقر الجهنمية ليلتزم التزاما قويا بتسوية النزاعات وبناء السلام القوي وإعادة الإعمار. لكن بلداننا تعي أيضا أنه بالرغم من عزم زعمائها، ستظل التطورات الإيجابية الجارية الآن هشة إذا لم تلق دعما قويا من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص من الأمم المتحدة.

ولقد أتيحت للأمين العام مؤخرا فرصة الإشادة بالتقدم المرضي في الحالة في المنطقة دون الإقليمية. ونحن نود أن نؤكد ذلك الاتجاه بالإشارة إلى التطورات التالية التي وقعت منذ زيارة البعثة، والتي تكشف عن إصرار حقيقي على التحرك قدما مع تسوية الصراعات وتعزيز التكامل دون الإقليمي. وأشير، على وجه الخصوص، إلى التسوية السلمية للأزمة السياسية في سان تومي وبرينسيبي؛ وتنظيم الحوار الوطني في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وإنشاء المؤسسات الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واعتماد إعلان المبادئ، في نيويورك، بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا وأوغندا؛ والاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه في بوروندي بين الحكومة وقوات الدفاع عن الديمقراطية، الذي أدى، أمس، إلى تشكيل حكومة شاملة جديدة؛ ونفاذ البروتوكول المتصل بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا؛ وتنظيم عملية لحفظ السلام في ليبرفيل في تموز/يوليه، واجتماع رؤساء الأركان من المنطقة دون الإقليمية في برازافيل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، من أجل إنشاء لواء لحفظ السلام في المنطقة دون الإقليمية.

وتبين تلك الأمثلة بوضوح أن المنطقة دون الإقليمية لا تعتبر الحرب وزعزعة الاستقرار مصيرها المحتوم، بل هي على العكس أكثر تصميما من أي وقت مضى على مواجهة

مسؤولياتها. ولكن التحديات تبقى هائلة – كما يؤكد التقرير بوضوح – خاصة فيما يتعلق بصون وتعزيز السلام. ويجب بذل الجهود لتعزيز القدرات دون الإقليمية، ودعم المبادرات دون الإقليمية، وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز المصالحة الوطنية، وحماية حقوق الإنسان، وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين، والسيطرة على التداول غير القانوني للأسلحة الصغيرة داخل المنطقة. وبسبب كل هذه المشكلات تبقى المسألة الملحة هي التمويل، وهي مسألة سأعود إليها لاحقا.

ويتعلق الجانب الآخر لهذا التحدي بإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، حيث ينبغي التركيز على تقديم برامج لما بعد الصراع تسمح بالانتقال من سياسات موجهة نحو المعونة الإنسانية الطارئة إلى سياسات تركز على التنمية الهيكلية والحكم الرشيد وخفض الفقر ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، وإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية التي دمرتها الحرب، وتعزيز آليات التكامل الاجتماعي، إلى آخر ذلك. وتوجد هنا، مرة أخرى، حاجة إلى التشديد على تعبئة الموارد الخارجية.

وفيما يتعلق بهذه التحديات، وتحديات أخرى عديدة نواجهها، نحن نشعر بأن هناك حتمية مطلقة لاتخاذ نهج دون إقليمي منسق. ويجب أن ننسق أنشطتنا وجهودنا، وأن نعبئ كل الأطراف الرئيسية المعنية بالعملية – الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات التكامل الإقليمي، وقطاعات الأعمال، إلى آخر ذلك – حول رؤية متماسكة حتى يمكننا مخاطبة الشركاء الخارجيين بوصفنا كيانا موحدا. وفي هذا الصدد، يجب أن نتمكن من التعامل مع محاورين في الأمم المتحدة مستعدين لرؤية مشكلاتنا من منظور يأخذ في الاعتبار تلك الهوية المشتركة التي نرغب في تكوينها.

وهناك حاجة إلى إبداء اهتمام خاص بالبرامج ذات البعد المتعدد الجنسيات، على غرار البرنامج الذي يديره البنك الدولي لتمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بعض بلداننا.

والشراكة الجديدة مع الأمم المتحدة التي نطمح إليها تصب في هذا الاتجاه، وللتشجيع على تحقيق هذا الهدف ندلي بالتعليقات التالية، والتي لا تغطي كل شيء نظرا لاتساع وتعقد المشكلات قيد المناقشة.

في المقام الأول، نؤكد من جديد تصميمنا على تعزيز التكامل دون الإقليمي من خلال تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المقرر لها أن تؤدي الدور الرئيسي في تنسيق جميع الأنشطة التي تتشاطرها حاليا مع مؤسسات أخرى مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا. إن هذه الحالة – التي لا تقتصر على وسط أفريقيا – مقدر لها أن تتطور مع تحقيق المنطقة دون الإقليمية لدرجة متقدمة من التكامل، وأن تتخلص في نهاية المطاف من جميع الهياكل التي لم يعد لوجودها داع. وتعايش تلك المؤسسات ليس اليوم عقبة. بل على العكس، يمكن لهذا التعايش أن يساعد على تعجيل عملية التكامل في الجماعة الاقتصادية، والتي يمكن أن تستفيد من تجربة مؤسسات ثبتت جدارتها.

والآن، يمكنكم أن تروا أنني أدخل في نقاش بشأن المؤسسات المتنافسة في وسط أفريقيا. ولكن الأكثر من ذلك هو أننا نتعامل مع عمليات تاريخية. فالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تتألف من ١١ بلدا عضوا، لم يمض عليها سوى ٢٠ عاما، بينما يمتد تاريخ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا ٤٠ عاما. وتمثل تلك المؤسسة تضامنا تاريخيا مقدرا له أن يتغير.

وأود أن أستشهد ببعض الأمثلة المحددة حتى يمكننا أن نقيم إلى أي مدى كان تدخل هاتين المؤسستين. لدينا

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، الذي هو أساسا اتحاد جمركي لم يُدمج بعد في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. فلدينا هيئة للتكامل الإقليمي لها برامج جماعية لا وجود لها بعد في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولدينا عملة موحدة، وهذه فعلا خطوة كبيرة إلى الأمام – فنحن نتخذ أوروبا نموذجا لنا، ونعلم جميعا أن الأمر استغرق سنوات عديدة لإطلاق اليورو. وهكذا لدينا مجموعة من ستة بلدان تجمعها عملة موحدة، وهو إنجاز يمكن أن يلهم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفيما يتعلق بحرية حركة السكان والبضائع، لدينا خطة لإصدار جواز سفر موحد سيتم تعميمه قريبا. ويمكن لتلك الخطوات نحو الأمام أن تلهم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وهي تسعى إلى تطويرها الذاتي.

وإضافة إلى تلك التأملات، أود أن أنوه بأنه في مرحلة ما قد يكون استمرار الصراعات – الذي جعل بلدانا عديدة تولي كامل اهتمامها للإدارة اليومية لتلك الأزمات – قد ترك الانطباع بأن الروح الجماعية تلفظ أنفاسها الأخيرة. ونحن واثقون بأنه اليوم، مع انتهاء تلك الصراعات، ستجد خطة التكامل دون الإقليمي الفرصة لالتقاط الأنفاس.

والجانب الثاني هو السؤال عما إذا كان الهيكل الموجود لدينا ييسر أن يكون لدينا شريك له وجود سياسي في منطقتنا. ولقد تابعت المناقشة بشأن هذا السؤال باهتمام كبير. وأود التذكير بما يلي. الممثل الخاص للأمين العام ومكاتب ووكالات الأمم المتحدة في بلداننا يؤدون دورا أساسيا. ولكن، وتمشيا مع رؤية النهج الشامل والمتكامل والحاسم تجاه مشكلات المنطقة دون الإقليمية – كما حددها مجلس الأمن – هناك ضرورة لآلية تنسيق أو مبادئ توجيهية للتنسيق والمواءمة والاتساق. ولذا فمن الأهمية أن نتذكر أنه، في ضوء ذلك الشاغل، عندما زارت بعثة التقييم وسط أفريقيا طلب رؤساء دولنا إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا ليشكل نوعا من الوجود السياسي، وليس لمجرد إنشاء مكتب آخر. ولقد أشار ممثل الكاميرون عن حق تام إلى ذلك الطلب.

والطلب، الذي قُدم أولا إلى بعثة التقييم، أُعيد تقديمه في ملابو الشهر الماضي، حين التقى وزراء البلدان الأعضاء الـ ١١ في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الاجتماع الوزاري العشرين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

تلك هي النقطة التي وصل إليها النقاش معنا في هذه المرحلة. إنه نقاش للتساؤل عما يشكل نهجا متماسكا ومتكاملا. فنحن لا نريد مجرد إضافة شكل جديد من البيروقراطية؛ بل نسعى إلى حل يأخذ في الاعتبار رؤيتنا المشتركة لمشكلاتنا.

وبالنسبة للمسألة الثالثة، فنحن ننوه باهتمام كبير بمقترحات الأمين العام في رسالة الإحالة. وفي الوقت نفسه نتساءل عن الغرض من دراسة أخرى لأسباب الصراع في أفريقيا. ومرة أخرى هنا كان ممثل الكاميرون بليغا جدا. فلدينا دراسات كافية بشأن هذه المسألة، ولذا نتساءل عن السبب في ضرورة إجراء دراسة أخرى. وفي كل الأحوال، نحن نرحب بالإرادة الإيجابية لتعزيز فعالية وتماسك برامج الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. ولذلك نحن مستعدون لمواصلة العمل مع الأمين العام لبحث سبل تعزيز الشراكة الأساسية بين الأمم المتحدة ومنطقتنا دون الإقليمية.

وتتفق وسط أفريقيا مع الأمين العام على أنه يجب علينا الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع فيما يتعلق بالسلم والأمن. وترى وسط أفريقيا أيضا أنه من الأهمية أن يُصاغ منطق لمتابعة عمليات بناء السلام وتحقيق الاستقرار.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على نقطتين من خلال الاستشهاد بمثالين. بالنسبة لمشكلات التمويل وتعبئة

الموارد الخارجية، لقد أُدلي بالعديد من البيانات وأُصدرت إعلانات كثيرة وعُقدت مؤتمرات عديدة، ولكن في الواقع يمكننا أن نقول لا كل الأقوال تُترجم إلى أفعال. وقبل كل شيء، توجد نداءات موحدة مشتركة بين الوكالات لبعض بلدان المنطقة، مثل أنغولا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولاحظنا تعهدات بالمساعدة والدعم المالي، ولكن عندما يحين وقت اتخاذ الإجراءات نلاحظ أن الأمور عادة ما تتحرك ببطء شديد مما يضر بالأهداف المراد تحقيقها. ثانيا، لدينا أيضا عمليات أخرى مختارة لحفظ السلام كما شهدنا على مدار السنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولقد نظم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا بعثة قادها رئيس دولة غابون. وأرسلت وحدة مؤلفة من قوات من عدد من البلدان، ولكنها واجهت مشكلة الإمداد الأبدية. وبالطبع اتجه رؤساء دولنا شطر الأمم المتحدة، واستقبلتم هنا منذ عدة أشهر وفدا أرسله رئيس دولة غابون، وبه وزير الدفاع ووزير المالية، ليشرحوا قضيتهم، فقالوا إن لديهم قوة ولكن يلزم أن تتولى الأمم المتحدة مسؤولية هذه القوة لأنهم لا يمتلكون الموارد اللازمة.

وكان الجواب أنه بالنظر إلى طابع التدخل وعدم وجود قرار من مجلس الأمن لا يمكن للأمم المتحدة أن تلبي هذا الطلب. وسوف تتفهمون بالطبع أن يتساءل زعماؤنا بعدئذ حين يقال لهم إن صون السلم والأمن الدوليين هما مسؤولية مجلس الأمن والأمم المتحدة. ويطلب إليهم أن ينظموا أمورهم بالشكل الصحيح وأن يتقدموا للأمم المتحدة وينتظروا ردا مناسبا منها. وحين لا يصل هذا الرد على النحو الذي يودونه، فلهم أن يشكوا في وجود إصرار حقيقي لدى المجتمع الدولي على مساعدتهم في الجهود التي يبذلونها.

وأسوق هذا لمجرد إظهار أننا في بلداننا لا نكتفي دائما بموقف المتفرج لدى اندلاع الأزمات. بل أقول أنه عندما يتعلق الأمر بجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان، فإننا لا نتوقف بالضرورة عند إرسال وحدة عسكرية. فعندما ننظر إلى أسباب زعزعة الاستقرار في بلد ما، كتراكم الأجور المستحقة، فإن رؤساء دولنا ينظمون أنفسهم. وهم يجمعون الأموال لتصفية جزء من الديون المستحقة للموظفين الحكوميين، من أجل تهدئة الاضطرابات الاجتماعية.

فهناك إرادة حقيقية موجودة للتدخل، غير أنها مقيدة بالافتقار إلى الموارد. والآن ماذا يمكن أن نقول اليوم؟ لقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتقرير وبتوصياته، ونقول إن الوقت قد حان بطبيعة الحال للقيام بعمل، على الوجه الصحيح ودون إبطاء، لمعالجة كل المشاكل التي أثارتها بعثة التقييم. وسنقوم أنفسنا بذلك بروح النهج الذي رسمه المجلس. وسنفعل ذلك بإصرار ترسيخا للخطوات الإيجابية التي يمكننا جميعا ملاحظتها، وتفاديا لأي تراجع أو ظهور لتحديات جديدة.

وتدرك منطقة وسط أفريقيا أنها لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا بتعزيز قدراتها. ونعد بأن نفعل هذا، وخاصة من خلال الأخذ بنهج حازم في إنعاش الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجالات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والبشرية. ومن أجل الحفاظ على هذا الإصرار وهذه الوحدة، واتساقا مع هذا النهج العالمي الحازم المتكامل فقد رغبت منطقتنا دون الإقليمية دائما في أن يشارك كل أعضائها في المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ونضيف إلى ذلك، في وسط أفريقيا.

وفي هـذا الصـدد فـإن الـدول الأعضـاء في الجماعـة الاقتصادية لـدول وسـط أفريقيـا ترحـب ببيـان رئيـس المجلس المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمـبر ٢٠٠٣، وترحـب بالنـهج الجامع الذي اعتمده المجلس وهو تصوير بليغ للكيفية التي نود بها أن نتعامل مع مشـاكل منطقتنـا دون الإقليميـة مـن الآن فصاعدا.

السيد أتوكي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في الوقت الذي تشرف فيه مدة رئاستكم لمجلس الأمـن يـا سـيدي علـى الانتـهاء، أود أن أهنئكـم علـى ما أبديتموه من مقدرة ومهارة وكفاءة في رئاسـة المجلـس. وأود أن أشـكركم علـى إدراجكـم وسـط أفريقيـا، وهـي منطقتنا دون الإقليمية، كأحد الشواغل الرئيسية خلال فترة رئاستكم، مؤكدين بذلك الاهتمام الشديد الذي يوليه مجلس الأمن لمنطقة جغرافية يمكن أن تكون مـن أغـنى مناطق العـالم، إلا أنهـا نكبـت لأكـثر مـن عقـد مـن الزمـن بـالقلاقل والاعتداءات علـى السـلام والأمـن الدوليـين. ومـن ثم فـإني أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس، للنظر في التقرير المبدئي لبعثة التقييم المتعددة التخصصات الموفدة إلى منطقتنا.

ولكـني أود قبـل كـل شـيء أن أقـدم أصـدق آيـات عزائي لزميلي وأخي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى في وفاة الرئيس دافيـد داكـو، الـذي تـوفي فجـأة في نهايـة الأسـبوع المـاضي في يـاوندي بالكامـيرون. وآخـر صـورة في مخيلتنـا للرئيس داكو هي معانقته لرئيس الوزراء الحالي إيبيل غومبا. فقد كانت تلك إحدى النقاط البارزة للمؤتمر الوطني لوسط أفريقيا، رمزت على أفضل وجه لإرادة السلام والمصالحة التي تحرك شعوبنا في منطقتنا دون الإقليمية من غربها إلى شرقها. ونحن ممتنون جدا للرئيس بوزيـز لإعلانـه فـترة مـن الحـداد الوطني، ونشكر حكومة الكاميرون على الإذن بإعادة جثة الرئيس الراحل إلى الوطن.

كمـا أود أن أعـرب عـن تقديـري للأمـين العـام المساعد، السيد كالوموه، وكذلك لجميع أفراد فريقه، الذي التقيت بهـم شخصيا، وأشكرهم علـى امتيـاز العمـل الـذي قاموا به والتقرير الـذي رفعـوه. كمـا أود أن أشـكره علـى عرضه التقرير صباح اليوم.

وأعـرب عـن تـأييدي الكـامل للبيـان الـذي أدلى بـه زميلي، ممثل جمهورية الكونغو، باسم الدول الأعضاء الـ ١١ في الجماعـة الاقتصاديـة لـدول وسـط أفريقيـا. فقـد أعـرب ببلاغتـه ووضوحـه المعـهودين إعرابـا صادقـا عـن موقـف جماعتنا. وهـذا يسـهل مـهمتي كثـيرا، ومـن ثم فـإني سـأقتصر على بضع نقاط ذات أهمية كبيرة لبلدي.

فيمـا يتعلـق بالسـلام والأمـن، فـإن جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة بمساعدة المجلس والأمـم المتحـدة عامـة والمجتمـع الـدولي ملتزمـة بشـكل ثـابت لا رجعـة فيـه بـالدخول في فـترة انتقـال سـلمية خالية من الصراعـات، يتمثـل هدفـها الآن في إجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية.

وبمساعدتكم سوف نستطيع أن نكفل إعـادة توحيـد بلدنـا وإقـرار السـلام بـين ربوعـه، والحفـاظ علـى سـلامته الإقليمية، وإعادة بسط سلطة الدولة على كافة أجزاء إقليمنا الوطـني، الأمـر الـذي يجـب أن يدعمـه إصـلاح الهيـاكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، واستئناف الانتقـال الحـر للأشـخاص والسلع، وكذلـك إعـادة فتـح شـرايين الاتصـال الرئيسية.

وفي المقام الأول مـن الأهمية أن نواصل عملية إعادة تشكيل جيش وطني منضبط ومتكامل على مراحل وأن يتم الإسراع في هذه العملية في إطار جـدول زمـني محدد. وينبغي أن ينشر هذا الجيش في أسرع وقت ممكن، وتقدر حكومتي حق التقدير المساعدة الثنائية والدولية التي قدمت لهـا حـتى الآن. ويجـب التعجيـل أيضـا ببرنـامج نـزع السـلاح والتسـريح

والإعادة إلى الوطن أو التوطين وإعادة الإدماج، وذلك بمساعدة من جانب المجتمع الدولي.

ومنذ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وبدون أي مساعدة دولية، شرعت القوات المسلحة الكونغولية في عملية تسريح ونزع سلاح طوعية لأكثر من ألف من المقاتلين السابقين، من المواطنين الروانديين بصفة رئيسية. وفي ختام هذه العملية التي تجري في قاعدة كيتونا حاليا، ستتم إعادة المقاتلين السابقين إلى مواطنهم الأصلية. وتناشد حكومتي الحكومات التي يتبعها هؤلاء المقاتلون السابقون أصلا أن تضع في أقرب وقت الترتيبات التي تيسر إعادة المقاتلين السابقين إلى الوطن وإعادة إدماجهم واستيعابهم في مسقط رأسهم.

ولن تألو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جهدا في التأكد من مغادرة جميع القوات الأجنبية إقليمها الوطني. وستواصل الحكومة تذكير المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين وإعادة الإدماج، ولا سيما في سياق البرنامج المتعدد الجنسيات للتسريح وإعادة الإدماج في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يجري تنسيقه من قِبل البنك الدولي.

ومن شواغلنا الأخرى تداول الأسلحة. وترجو جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقرر مجلس الأمن بأسرع ما يمكن إنشاء آلية للحظر عملا بأحكام قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣).

علاوة على ذلك، يشير الأمين العام المساعد في تقريره إلى اقتناع عدد ممن تباحث معهم بأن إعادة الاستقرار الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية شرط مسبق لاستتباب الاستقرار الدائم في المنطقة دون الإقليمية برمتها. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبوا أن تتاح لهم المشاركة الكاملة في المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا.

وتتفق جمهورية الكونغو الديمقراطية كل الاتفاق مع وجهة النظر المذكورة، ونرى أن عقد هذا المحفل المقبل سيكون فرصة تاريخية لا بد من اغتنامها لاستئناف عملية التكامل دون الإقليمي من جديد. وهو يمثل أحد العوامل المحفزة للسلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا.

وأسوة بالوفد الفرنسي، نعتقد أن انفتاحنا الكامل على جيراننا الغربيين - بل الواقع على كل جيراننا - هو شرط أساسي للنجاح في المؤتمر. كما نوافق تماما على الاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الروسي يوم الخميس بشأن مشاركة القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني والدولي، في إعداد مشاريع إنمائية محددة، وفي بحث الوسائل القانونية لاستغلال الموارد الطبيعية في منطقتنا دون الإقليمية.

وإذ أنتقل الآن إلى مشكلة الفقر والمسائل الإنسانية، أود أن أؤكد، كما شدد الأمين العام المساعد وعن حق، على أنه ما لم تُستعاد الثقة فيما بين زعماء المنطقة دون الإقليمية، فإن التكامل الاقتصادي الذي لا غنى عنه للنمو الدائم، لن يكون قادرا على أداء دوره الحاسم في القضاء على الفقر. والأمم المتحدة يخصها دور رئيسي في استعادة علاقات الثقة هذه، لأن الجروح النازفة التي خلفتها سنوات طويلة من عدم الاستقرار، لا تزال بعيدة كل البعد عن الالتئام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الحالة الإنسانية في المناطق المتأثرة بالعدوان المسلح، أصبحت بكل بساطة مروعة ومدمرة ومفجعة. وعدم إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين، وانعدام الأمن الذي أوجده المعتدون وأعوانهم، وأمراء الحرب الخارجون على القانون، ما زالا يشكلان عقبة رئيسية تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. والوضع آخذ في التدهور في الجزء الشرقي من البلد، وخاصة في إيتوري وفي شمال وجنوب كيفو.

ويحتم هذا الوضع اتخاذ تدابير جسورة لضمان الوصول غير المعاق إلى تلك المناطق، وتسهيل توزيع المساعدة الإنسانية حيثما تقوم الحاجة إليها.

ومع ذلك، فالذي تحتاجه بحق جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو، كما قلت أثناء النداء الموحد المشترك بين الوكالات الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة إنسانية للأمم المتحدة على غرار خطة مارشال للتعويض عن الأثر الرهيب الذي خلفه العدوان المسلح المدمر الذي خرب الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، وأطلق العنان للعنف، ودمر الهياكل الأساسية، ونشر الأمراض، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل - وسوء التغذية. وخلف أيضا مضاعفات خطيرة لا تُمحى للنساء والأطفال والمسنين وغيرهم من السكان المستضعفين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ترتكز الرؤية المشتركة لبرنامجنا الانتقالي الاقتصادي والاجتماعي، على اقتصاد السوق وعلى الاعتراف بأهمية الاستثمارات الخاصة، والحقوق الاجتماعية، والتضامن الوطني، وضمان الأمن القضائي والقانوني للأعمال التجارية. ويبقى هدفنا الأعلى هو تثبيت الاستقرار، والإنعاش الاقتصادي، مع التشديد بصفة خاصة على مواصلة عملية إعادة التأهيل والإعمار في الميدان الاقتصادي، ومكافحة الفقر، بدعم من المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين.

أما بالنسبة للعدالة وقضايا حقوق الإنسان، فالمهم الآن هو وضع نهاية للإفلات من العقاب. والقضاء على الإفلات من العقاب يتطلب التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء نزعة القتال في المنطقة دون الإقليمية، وإقامة العدل بالنسبة لآلاف الرونديين من مختلف المجموعات العرقية، الذين وقعوا ضحية أعمال الإبادة الجماعية، ولملايين الكونغوليين من ضحايا العدوان المسلح. والقضاء على الإفلات من العقاب يقتضي أيضا أن ننشئ، بمساعدة مجلس الأمن، محكمة جنائية دولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو محكمة مخصصة على طراز محكمة سيراليون. ويجب أن يكون لدى أي من المحكمتين الصلاحيات اللازمة للمقاضاة على جرائم الإبادة الجماعية؛ والجرائم المرتكبة في حق الإنسانية بما في ذلك استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، بغض النظر عن كون مقترفيها من الكونغوليين أو من الأجانب. وعليها أيضا أن تتعاون عن كثب مع المؤسسات الداعمة للديمقراطية، مثل المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ولجنة استجلاء الحقيقة والمصالحة، ولجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد.

والقضاء على الإفلات من العقاب يتطلب أيضا مناشدة الوكالات الدولية تعويض ضحايا العدوان، حسبما اعترف به المجتمع الدولي - وبالذات هذا المجلس والاتحاد الأفريقي. ويتطلب كذلك متابعة وإكمال عملية الإصلاح القضائي، بما في ذلك القضاء العسكري - في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام أقول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تخرج من حرب طال أمدها بكل تداعياتها الدولية العديدة، تعي تماما أهمية التعاون على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن مقتنعون بضرورة أن نحشد مواردنا بغية الإسهام في التكامل الاقتصادي، وننوي اتباع سياسة تقوم على الحوار والانفتاح والصداقة والتعاون وحسن الجوار. أما أثمن مواردنا فهي مواردنا البشرية - وأعني شبابنا الأكفاء القادرين تماما على تولي زمام شؤون الدولة. وهذا الرصيد يمثل منفذا ممتازا للأسواق الداخلية والخارجية، وعاملا رئيسيا في الدينامية الاقتصادية.

وعلى الصعيد الجغرافي، يعلم الجميع أن بلدنا يملك الموارد الزراعية والمعدنية والمائية التي تنطوي على الإمكانات المفضية إلى التنمية الشاملة للمنطقة دون الإقليمية بأسرها. وهذه الإمكانات يجب أن تستخدم على أفضل وجه لضمان مستقبل أفضل لشعوبنا. وعليه، فإن بلدنا، استجابة للطلب المعلن من رؤساء دولنا، أبلغ الأمين العام عن استعدادنا لأن نستضيف في كينشاسا مكتب الأمم المتحدة لمنطقة وسط أفريقيا، إيمانا منا بضرورة أن تتخذ الأمم المتحدة نهجا تطلعيا إزاء مشاكل وسط أفريقيا، وأن تعالجها من منظور شامل ومتكامل. وهذا العرض بطبيعة الحال، يرتهن بأي قرار قد يتخذه الأمين العام في هذا الصدد، وبالمناقشات المسبقة التي ستجري بين بلدان وسط أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد شاليتا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلادي الكلمة هذا الشهر، فأود أن أبدأ بالتوجه إليكم بتهنئة حارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أهنئكم على الطريقة المقتدرة التي تترأسون بها أعمال المجلس. وأود أيضا أن أتوجه إليكم بالشكر على دعوتكم لعقد هذه الجلسة، وتلك التي انعقدت في وقت سابق من هذا الشهر بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

ونود كذلك أن نشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد كالوموه، على عرضه التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات التي أوفدت إلى منطقة وسط أفريقيا، وأن أهنئه على نجاح البعثة. ونرى أن هذا التقرير شامل ويتناول طائفة عريضة من المسائل، ويركز على قضايا السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وإنها حقا لمأساة كبرى أن تكون منطقة وسط أفريقيا من بين أكثر المناطق دون الإقليمية فقرا في العالم، وأن تكون منكوبة بالفقر المدقع والجوع والمرض والجهل، مع أنها تملك من إمكانات الموارد البشرية والطبيعية ما يؤهلها لأن تكون واحدة من أغنى المناطق دون الإقليمية في العالم. وكل من سبب ذلك الوضع ونتيجته إنما يرجع إلى عدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، ووجود دول تعاني هياكلها الحكومية من ضعف شديد. وتؤيد رواندا تمام التأييد رأي البعثة القائل إنه نتيجة للتحديات الشاملة التي تتخطى الحدود الوطنية، يلزم اتباع نهج دون إقليمي متكامل وشامل يكون مكملا للحلول الوطنية للتحديات العديدة التي تؤثر على وسط أفريقيا.

وقد حدثت تطورات إيجابية مهمة في المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية. وبلدي، رواندا، كان مثالا طيبا على هذه الحقيقة. فقد أجرينا انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، أذنت بنهاية العملية الانتقالية التي استغرقت تسع سنوات، ووطدت البرنامج الوطني للتحول الديمقراطي الذي بدأ في عام ١٩٩٨ بانتخابات للإدارة على المستوى الشعبي. واليوم، تم تعميم الطابع الديمقراطي على جميع مستويات الإدارة، ومنحت سلطات للحكومات المحلية المنتخبة، من خلال برنامج للتحول إلى اللامركزية يستهدف إعطاءها دورا قياديا في عملية صنع القرار. وهناك قطاعات من سكاننا، من قبيل النساء، كانت مهمشة الأجيال وهي تؤدي الآن دورا نشطا في العملية السياسية. وفي ذلك الصدد، من دواعي عظيم سروري أن أذكر أن لدى رواندا أعلى نسبة من النساء المنتخبات في البرلمان الوطني، حيث أن نسبتهن تبلغ ٤٨,٨

في المائــة في الجمعيــة الوطنيــة و ٣٠ في المائــة في مجلــس الشيوخ.

وقد أجريت الانتخابات في رواندا بعد عملية وضع الدستور حيث شارك في صياغته كل السكان ولأول مرة في تاريخنا. وثمة برنــامج دينــامي وتقدمــي للوحــدة الوطنيــة والمصالحة يجري تنفيذه منذ ست سنوات وحقق تقدما كبيرا في المساعدة على تضميد جراح الماضي بينما يذكرنا بما يجب أن نفعله لكفالة عدم تكرار تلك الأخطاء.

ونرحب أيضا بـالتطورات الإيجابيـة الـتي تحـدث في أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسـطى وسـان تومـي وبرينسـيي وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث منح تشكيل حكومـة انتقالية جديدة للوحدة الوطنية ذلك البلد أول احتمال واقعي للسلام والاستقرار منذ عدة سنوات. وتوفر تلك التطورات أسبابا للتفاؤل لمنطقة وسط أفريقيا بأسرها.

وتؤيد رواندا ملاحظة البعثة فيما يتعلق بـالربط بين الفقر والصراع. ولذلـك نتفق أيضا على الحاجـة إلى وضـع استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتصدي لمشاكل المنطقة.

ونرحب ونؤيد بقوة الاستعدادات الحالية لعقد مؤتمر معني بالسلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونقر بـأن نهج المؤتمر يجب أن يتصدى، على نحـو شـامل، للتحديـات الحالية للسـلام والأمـن في المنطقـة مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخرى يجب أن ينظر في تدابير يتعـين اتخاذهـا علـى الصعـد الوطنية والإقليمية والعالمية لتحويل اقتصاداتنا وإعطاء شعب وسط أفريقيا أملا في حياة أفضل. وينبغي أن يراعي ذلـك النهج الشـامل أن وجـود أعـداد كبـيرة مـن أفـراد الميليشـيا المسلحين والخطرين في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية هو من ضمن التحديات الرئيسية للأمن والسلام فيها. ويجب أن نركـز اهتمامنـا علـى كيفيـة القضـاء بصـورة فعالـة علـى التهديدات التي تشكلها تلك القوى السلبية.

وفيما يتعلق بـالتحول الاقتصادي، يجـب أن يراعـي النهج الشامل إلى قضايا من قبيل تهميش أفريقيا بوجه عام، ووسط أفريقيا بوجه خاص، في النظام التجاري العالمي وأن يراعي الدعم الدولي الممكن تعبئته للتعليم والتدريب لتمكين تلك البلدان من تحويل اقتصاداتها بإضافة قيمة إلى صادراتها وزيادة حجمها.

وأخيرا، يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديا كبيرا للأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وبـالنظر إلى المستوى العالي من انتقال الأشخاص عبر الحدود، يجب أن نضـع اسـتراتيجيات مشـتركة للتصـدي لذلـك التحـدي المتزايد. وينبغـي أن توفـر المنظمــات دون الإقليميــة مهمــة التنسيق، وأن تكون مركزا لتنسيق الدعم الـدولي لمبـادرات مكافحة الوباء.

الرئيـس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمــة الآن لممثل تشاد.

السيد لاوتيغلنودجـي (تشـاد) (تكلـم بالفرنسـية): كان بود السيد ناغوم ياماسوم، وزير الدولة ووزير الخارجية والتكـامل الأفريقـي في تشـاد، أن يشـارك شـخصيا في هـذه الجلسة العامة بشأن وسط أفريقيا، ولكن نظرا لقيود الوقت أو ترتيبـات جـدول أعمالـه، لم يتمكـن للأسـف مـن الحضـور إلى نيويـورك اليـوم. لذلـك طلـب إلي أن أقـدم عميـق اعتـذاره إلى المجلـس، كمـا طلـب إلي أن أنقــل أحــر التــهاني لكــم، سـيدي، علـى توليكـم رئاسـة مجلـس الأمـن لشـهر تشـرين الثـاني/نوفمـبر ٢٠٠٣. ويؤيـد وفـد بـلادي الرسـالة الوزاريـة ويطلـب إليكـم نقـل أحـر تهانينــا إلى وفـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة على امتيـاز وجـودة عملـه في رئاسـة مجلـس الأمــن أثناء الشهر المنصرم.

ويؤيد وفد بلادي بيان الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية الكونغو، الرئيس الحالي للجماعة.

ونود أيضا أن نضيف أنه قبل ما يقرب من عام، مثلت تشاد أمام مجلس الأمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بعد أن اتهمت في مناسبات متعددة، بوصفها ضحية لشكوى رفعها ضدها النظام السابق في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي تلك المناسبة، قدم وفد بلادي تفاصيل عن التسلسل الزمني للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، لكي يظهر أنها كانت أزمة داخلية. وأكدت ذلك الأمر الأحداث التي وقعت فيما بعد في بانغوي بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣.

واليوم، يأخذ وفد بلادي الكلمة بهدوء وبأمل ليرحب ببيئة السلام والوئام التي تسود مرة أخرى بلدينا الشقيقين اللذين تجمعهما الجغرافيا والتاريخ. وتحت رعاية الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، تفخر تشاد بأن تعلن عن إسهامها في تعزيز الأمن والسلام الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع ذلك، يجب أن نتعلم دروسا من الأحداث المؤلمة التي عانت منها دولنا إذا أردنا أن نبني مستقبلا سعيدا لشعوبنا. والأحداث المأساوية التي وقعت في جميع أنحاء أفريقيا ترجع جزئيا، إلى الافتقار إلى الحوار الاجتماعي على الصعيد الوطني.

ويرحب وفد بلادي بأن السلطات الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تفهمت ذلك سريعا والتزمت بمسار الحوار الوطني. ونتائج محفلها الوطني مشجعة لمستقبل البلد.

ونلاحظ أنه كلما يعلو الحوار الوطني منطق الحرب، تكون هناك فرصة حقيقية لتحقيق السلام - سلام قلوب وعقول المواطنين الذين يرغبون في العيش معا في وئام وطني. ولهذا السبب، حتى وإن كان الحوار الوطني ضعيفا، يجب أن نساعد على صونه وتعزيزه، حيث أن الأمر يتعلق بحياة آلاف المواطنين في وسط أفريقيا الذين يموتون والذين يزدادون فقرا بصورة يومية.

وقد كان إرسال الأمين العام لبعثة تقييم متعددة الاختصاصات إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في شهر حزيران/يونيه الماضي مبادرة تسهم في تعزيز الحوار الوطني في الدول الأعضاء. ويرحب وفد بلادي بالتقرير المؤقت للبعثة ويؤيده، وهو يتضمن تحليلا شاملا وهاما نحو الحالة. ويؤيد وفد بلادي اقتراح الأمين العام بتعيين مبعوث خاص للعمل مع حكوماتنا فيما يتعلق بالأمور السياسية.

ومع ذلك، يأمل وفد بلادي أن يشكل تعيين المبعوث الخاص خطوة واحدة ضمن خطوات أخرى. ويمكن أن تؤدي نتائج البعثة إلى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ودائمة تعمل المنظمات دون الإقليمية ووكالات وبرامج الأمم المتحدة وفقا لها في تناسق بشأن جميع القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية بما يتماشى مع البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/2002/31 المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل غينيا الاستوائية.

السيد أيكوا آفومو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة في هذا الجهاز المحترم في الأمم المتحدة، أود أولا أن أشكر السفير غسبار مارتنس - الابن البار والممثل الدائم للبلد الشقيق أنغولا، الذي تحتفظ بلادي معه بعلاقات صداقة وتعاون ممتازة وتواصل تنميتها - على رئاسته لهذه الجلسة المكرسة لمنطقة

وسط أفريقيا دون الإقليمية، في وقت يتسم بالقلق والشكوك نتيجة لأحداث متعددة وصعبة تعصف بالمجتمع الدولي.

ومع ذلك، فإن فطنتكم وخصالكم الشخصية الرفيعة العديدة لا يمكن إلا أن توحي بالتفاؤل من جانبنا بأنه يمكن تحقيق نتائج إيجابية خلال رئاستكم لمجلس الأمن، وخاصة بشأن البنود التي ينظر بها المجلس في هذه الجلسة. وأود أن أعرب لجميع أعضاء مجلس الأمن الآخرين، الذين أحييهم، عن تهانئنا لهم وللأمين العام ولمنظومة الأمم المتحدة بكاملها على عملهم العظيم وجهودهم العظيمة المبذولة في مجالات الأمن والسلم والاستقرار في العالم.

وعلاوة على ذلك، أؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية الكونغو، الذي تكلم باسم الدول الاعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

البيان الذي أصدرته رئاسة مجلس الأمن قبل عام، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والتي كان يشغلها، آنئذ، ابن بار آخر لأفريقيا، ممثل الكاميرون، كان مبادرة رحبت بها غينيا الاستوائية ودول وسط أفريقيا. وقد استهدف دراسة ومعالجة مشاكل السلم والأمن والمشاكل المتعلقة بالتنمية في وسط أفريقيا بطريقة شاملة وحازمة وتكاملية. وبعد عام على ذلك الحدث، لا يمكننا إلا أن نشعر بالاطمئنان لانعقاد هذه الجلسة المكرسة لتحليل تقرير بعثة التقييم المتعددة التخصصات، التي قرر الأمين العام آنذاك إيفادها إلى المنطقة. وأود ان أعرب عن الشكر للسيد كالوموه ولبقية أعضاء بعثة التقييم على المستوى الرفيع لتقريرهم. وتبعا لذلك فإنني أثني على الملاحظات التي أبداها ممثل الكاميرون بشأن هذا التقرير. ونود أن نطلب أن ينظر في تلك الاقتراحات والتعليقات على النحو الواجب.

والواقع أن ذلك التقرير، الذي يحدد بشكل أساسي المشاكل المشتركة بين دول المنطقة دون الإقليمية ويجمعها معا فيما يتعلق بالسلم والأمن، وكذلك استراتيجيات التكامل الاقتصادي، والقضايا الإنسانية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يمثل تشخيصا للأسباب التي تؤدي إلى تصاعد العنف الذي عصف فعليا بكل بلد في المنطقة دون الإقليمية خلال العقد المنصرم. من المفارقة أن هذه المنطقة منطقة وسط أفريقيا التي حبيت بموارد طبيعية هامة جمة وبإمكانيات كامنة كبيرة من حيث الموارد البشرية، بقيت لغاية الآن، على الرغم من الجهود التي يبذلها زعماؤها، بعيدة عن تحقيق تطلعاتها في السلم والأمن. وذلك مرده الكثير من الحروب الداخلية، الحروب التي لا مبرر لها، والتي لا تخدم في غالب الأحيان مصالح سكان بلدانها وهي بالتالي تعرقل التكامل الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية.

وبناء على ذلك، اسمحوا لي أن أؤكد على أن هذه الجلسة بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية، التي تكرس حكومتها جميع الجهود لصون السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية، تؤكد من جديد وتعيد التأكيد بشكل ملموس وواضح المسؤولية الكبيرة والدور الكبير اللذين حددهما ميثاق الأمم المتحدة ومنحهما لمجلس الأمن. لقد أنيط هذا الدور بالمجلس كونه الجهاز الذي عهد اليه بحماية وضمان السلم والأمن الدوليين، أينما تعرضا للتهديد. ونود أن نكثف هذه المشاركة وأن نحافظ عليها خصوصا في ضوء الوضع المفزع السائد في منطقة وسط أفريقيا. فهذه المنطقة تحيط بها الأزمات والصراعات المستمرة ومراكز تنسيق التوتر المفترض أو المعلن عنه الذي ما من شك أنه بشكل جماعي يشكل تهديدا حقيقيا للسلم ويشكل عقبة خطيرة أمام الجهود الضخمة والمتواصلة التي تبذلها دول المنطقة دون الإقليمية لمواجهة التحديات المختلفة. لا بد من مواجهة هذه التحديات من أجل تحقيق أهداف التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه البلدان.

وعليه، نود أن نعرب، بوصفنا بلدا يترأس اللجنة الاستشارية عن تقديرنا للعمل الممتاز الذي تم الاضطلاع به على مدى الإحدى عشرة سنة الماضية من جانب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة. اسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى أنه سيتم قريبا العمل بالأجهزة المختلفة التي أنشئت، من قبيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا ومجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، عندما تنجز الدول الأعضاء الإجراءات اللازمة. وغينيا الاستوائية، إيمانا منها ووفاء لرسالتها، أيدت تأييدا كاملا هذا الجهد من أجل أن تسهم مساهمة متواضعة في البحث عن السلم والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا وتوطيدهما.

بعد فترة طويلة كئيبة اتسمت بالحروب وانعدام الاستقرار السياسي، باستطاعتنا، لحسن الطالع، أن نرى الآن بصيصا من الأمل وشعورا بالتفاؤل في أوساط البلدان التي وقعت ضحايا لذلك العنف، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من الأحداث الأخيرة في أنغولا وبوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا الأمل يعود إلى جهود ويقظة هذه البلدان، بدعم من منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، ومبادرات أخرى من مختلف البلدان، التي نعرب لها عن خالص تقديرنا وامتناننا. لكننا يجب ألا نخضع لتأثير الأوهام بسرعة، في ضوء الوضع الهش المستمر، الذي يستدعي اعتماد إجراءات ووضع آليات مختلفة للدعم من أجل ضمان تثبيت استقرار النظام الدستوري بينما تتحول هذه البلدان إلى الديمقراطية.

وإدراكا منا لوجود الأمم المتحدة ودورها في كل بلد من البلدان التي وقعت ضحية لموجة العنف ودون المساس بذلك الدور، نعيد التأكيد على أن الحاجة إلى إنشاء مكتب سياسي دائم للأمم المتحدة يغطي المنطقة دون الإقليمية أمر محبذ وله ما يبرره. إن هذا المكتب سيجعل من الممكن معرفة حقيقة الوضع على الأرض واتخاذ سياسات وتدابير وقائية في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكنه أن يضطلع بدور تنسيق جهود ومبادرات بلدان المنطقة دون الإقليمية وكذلك مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة فعلا هناك في المنطقة. إن إنشاء هيكل دون إقليمي للأمم المتحدة كهذا هو توصية من توصيات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا خلال اجتماعها الوزاري العشرين الذي عقد في مالابو، غينيا الاستوائية في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا الاستوائية على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

السيد كيبي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر لكم، ا السيد الرئيس، على دعوة الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه المناقشة حول منطقة وسط أفريقيا، وأن أهنئ أنغولا على إدراجها قضايا أفريقية عديدة في جدول أعمال المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد كالوموه وفريقه المتعدد التخصصات على تقريرهم الواضح الوجيز الشامل (S/2003/1077)، الذي يتناول مباشرة صميم المشاكل التي تعاني منها منطقة وسط أفريقيا.

ويسلّم الاتحاد الأفريقي بوجود علاقة علة ومعلول بين سوء الحكم والاستبعاد الطائفي والاجتماعي والإفلات من العقاب، من جهة، والتوترات والصراعات وانعدام الأمن، من جهة أخرى. ونشدد على أنه تتعين معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والمشاكل الاقتصادية في المنطقة. ويمكن أن يطبق التشخيص والعلاج الواردان في

التقرير (S/2003/1077)، على جميع مناطق أفريقيا وجميع البلدان الأفريقية.

المفارقة هنا هي أن منطقة وسط أفريقيا – وهي إحدى أغنى المناطق بما وهبتها الطبيعة من إمكانيات وموارد طبيعية – كانت أضعف المناطق أداء بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي. ولكن أنشئت عدة منظمات إقليمية ودون إقليمية بمبادرة من رؤساء دول المنطقة. وأنوه بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، التي تُعنى بقضايا الأمن والسلام كما تعنى بالتكامل الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي تضم عددا محدودا من بلدان المنطقة وتُعنى بقضايا أكثر تحديدا – على عكس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تضم بلدان المنطقة الأحد عشر. وينبغي أن أذكر أيضا أنه توجد في المنطقة منظمات أخرى ذات طابع إقليمي، مثل تجمع دول الساحل والصحراء. وللأمم المتحدة أيضا وجود قوي في المنطقة، فلها عدة مكاتب وبرامج ومبادرات، آخرها مشروع المؤتمر الدولي المقترح لمنطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أذكر أيضا مبادرات القارة – مبادرتين للاتحاد الأفريقي تتعلقان بالسلم والأمن: مجلس السلام والأمن، الآخذ في التشكل وفي طريقه إلى أن يصبح عاملا، والذي سيقوم بتنسيق جميع الآليات الإقليمية التي تعالج منع نشوب الصراعات وإدارتها. ومبادرة أخرى على صعيد القارة، الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يغطي برنامجها جميع المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حددها هذا التقرير.

ويرى الاتحاد الأفريقي أننا يجب أن نحسن ونعزز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة – خاصة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – بغية تمكينها من أن تكون أكثر فعالية وأكبر قدرة على معالجة مشاكل منطقتنا دون الإقليمية المتعلقة بالسلم والأمن والسلم والتكامل الاقتصادي.

ويتفق الاتحاد الأفريقي مع التحليل الوارد في التقرير – الذي أعتقد أنه لقي موافقة جميع المتكلمين في مناقشة هذا الصباح – والذي يرى أنه في ضوء تنوع التحديات التي تواجه المنطقة، يتعين الأخذ بنهج متكامل وشامل ومصمم. ويسلّم الاتحاد الأفريقي أيضا بأنه يجب تنسيق جميع الأنشطة والمبادرات في المنطقة دون الإقليمية على نحو أفضل. فهذا التنسيق ضروري على المستوى العمودي حتى لا يحدث تكرار للعمل، ولكنه ضروري أيضا على المستوى الأفقي لكفالة الانسجام بين جميع الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها.

نعتقد أن هذا التنسيق حيوي، ونؤيد طلب بلدان المنطقة دون الإقليمية أن تكفل الأمم المتحدة وجودا سياسيا في وسط أفريقيا. أما بالنسبة لشكل هذا الوجود، فإنه يتوقف على مرونة بلدان المنطقة دون الإقليمية المستعدة لبحث هذه المسألة مع المبعوث الخاص الذي سيعينه الأمين العام.

وبالإضافة إلى دعم طلب بلدان المنطقة دون الإقليمية، يود الاتحاد الأفريقي أن يشدّد على أن شكل هذا الوجود أقل أهمية من كفاءته وفعاليته، ولكنه يشدد أيضا على أن من الضروري تنسيق جميع الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التي أنشأتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد نلسون كوسمه، نائب الأمين العام للشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

السيد كوسمه (الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

بداية، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على الأسلوب المثالي الكفء الذي وجهتم به أعمال مجلس الأمن أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر – وهو شهر حافل بالمناسبات بالنسبة لجمهورية أنغولا ولكم، بوصفكم ممثلا جديرا بتمثيلها.

وأود أن أعرب عن الشكر أيضا للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على قراره الحازم بإيفاد بعثة متعددة التخصصات إلى وسط أفريقيا لتبحث سبل ووسائل تنفيذ نهج شامل ومتكامل وحاسم ومتفق عليه لمعالجة مشاكل السلام، والأمن والتنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب بإخلاص عن الشكر لمجلس الأمن على كل الدعم الذي قدمه لتلك المبادرة. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استعداد لتقديم أي مساهمة أخرى تستطيع أن تقدمها في سياق تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس في ذلك الصدد.

ولقد أنجز قدر كبير من الأعمال الإيجابية من خلال الجهود المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ويعزى الفضل في ذلك إلى الجهود الدؤوبة التي تواصل منظومة الأمم المتحدة بذلها في منطقتنا دون الإقليمية، المتضررة إلى حد كبير بكثير من الصراعات التي يشهدها كثير من بلداننا، والتي لا نزال نشعر بعواقبها في الوقت الحاضر.

لقد قلت إنه يجري إحراز تقدم قي الوقت الحاضر في هذه المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بآلية الأمن الجماعي؛ فلقد أصبح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في طور العمل.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن القول أبدا في أحيان كثيرة إن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا – بالعمل مع الأمم المتحدة، بطبيعة الحال، ومنظمات وبلدان مهتمة أخرى – أمسكت فورا بزمام الأمور في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إبان محاولة قلب النظام الدستوري في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وترحب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نحو واضح بالتقدم السريع والمتضافر الذي نجم عن ذلك العمل.

وقامت الدول الأعضاء في الجماعة، إدراكا منها لأهمية منع الصراعات، وإذا اقتضى الأمر إدارة الصراعات وتسويتها في المنطقة دون الإقليمية، بإجراء مناورة عسكرية مشتركة لمحاكاة عمليات لحفظ السلام وعمليات لمساعدات إنسانية سميت باسم ”بيونغو ٢٠٠٣“، شاركت فيها سبع من البلدان الأعضاء وذلك في فرانسفيل بالغابون في نهاية تموز/يوليه من هذه السنة. وكخطوة أولى، نعتقد بأن تلك المناورة كانت ناجحة، ونرغب في القيام بها بصورة منتظمة مرة كل سنتين.

وعقد اجتماع لرؤساء الأركان في الدول الأعضاء في شهر تشرين الأول/أكتوبر في برازافيل لإنشاء لواء إقليمي في إطار قوة وسط أفريقيا المتعددة الجنسيات وهيئة أركانها، وفقا لرغبات الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية. وفي هذه الحالة، سيكون دعم المجلس مطلوبا، وأمانتها على يقين من أن المجلس سيوليها كل العناية الواجبة حالما تبلغ المجلس بالأولويات والاحتياجات ذات الصلة.

وبغية ضمان الوقاية، على نحو أفضل، من الصراعات المحتملة، تعد أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، دراسة عن أفضل استراتيجية للوقاية. ولذلك، ربما توجد هنا أيضا إجابة على الطلب الوارد في تقرير الأمين العام، حسبما قال بصورة بليغة جدا الممثل الدائم لجمهورية الكاميرون. ويقوم المستشار الذي يعد هذه الدراسة بزيارات في الوقت الحاضر بزيارات إلى

الدول الأعضاء في الجماعة، مما يمكن في جملة أمور أخرى، من دخول آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا طور العمل.

وتعد كل هذه التدابير دليلا على الأهمية المتزايدة لآلية السلام والأمن في وسط أفريقيا، وهي تدابير مشجعة لجميع شركائنا.

ولقد شهدت هذه السنة أنشطة مشتركة كثيرة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي معظم دولنا الأعضاء، إذا أخذنا في الاعتبار المبادرات الإيجابية الكثيرة هنا وهناك التي اتخذها الدول الأعضاء في وسط أفريقيا.

من ذا الذي لا يستطيع أن يلاحظ التقدم الحقيقي المحرز في توطيد السلام، والمصالحة، وإعادة التعمير في أنغولا؟ ومن ذا الذي يستطيع أن يتجاهل التدابير المفيدة للغاية المتخذة في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما التدابير التي اتسمت بحوار وطني يمثل فيه ندم القادة السابقين وطلبهم العفو ركنا من أركان عهد جديد يتضمن رؤية منفردة وتنمية اجتماعية - اقتصادية متضافرة؟ ومن ذا الذي لا يستطيع أن يرحب بالخطوات الهائلة التي اتخذها البلد العظيم جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو آفاق جديدة، حيث يبدو أن جميع الكونغوليين يتحركون إلى الأمام معا، ولا سيما نحو إنشاء هياكل سياسية وعسكرية بسرعة؟ ومن ذا الذي لا يستطيع أن يرحب بالتقدم المحرز في عملية المصالحة وإعادة التعمير في جمهورية الكونغو، وقبل كل شئ، الإرادة السياسية التي أظهرها المتقاتلون في أزمة سان تومي وبرينسيبي، التي قامت فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور وساطة له أهميته.

ويعد تغيير الحكومة بطريقة سلمية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في بوروندي وإبرام اتفاق شامل في بريتوريا بين حكومة بوروندي الانتقالية وقوات الدفاع عن الديمقراطية من الأخبار الإضافية الطيبة الآتية من منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ورواندا، التي عانت كثيرا من عمليات القتل الجماعي التي وقعت في عام ١٩٩٤، استأنفت الآن شغل مقعدها الشرعي بين مجموعة الدول المتآلفة، ونظمت انتخابات رئاسية وتشريعية.

وجميع هذه التطورات تدل على الجهود التي تبذلها هذه المنطقة دون الإقليمية باسم الدينامية الجديدة الجارية الآن في هذا الجزء من أفريقيا وعلى الأهمية المتزايدة للسلام والأمن في وسط أفريقيا.

ولعل الأعضاء يتذكرون الوفد الوزاري الكبير من الدول الأعضاء من وسط أفريقيا، الذي أذن رؤساء دولنا بتشكيله، والذي شارك في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وطالب بالمزيد من التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ووسط أفريقيا. واستجاب المجلس بصورة إيجابية لذلك النداء، ونعرب عن امتناننا لذلك. ولقد أجرت البعثة التي ترأسها السيد كالوموه، الذي نقدم له تماننا، والذي قام بزيارات إلى كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محادثات على أعلى المستويات. وفي ذلك الوقت، طالبت جميع الدول الأعضاء وسلطاتها كما طالب القادة السياسيون وقادة المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية بوجود دائم للأمم المتحدة عن طريق فتح مكتب إقليمي تابع للأمم المتحدة. وينبغي لمكتب إقليمي قادر على المساعدة في وضع إطار عمل إقليمي أن يعزز الاستقرار، والتعاون والتنمية المستدامة.

ويجب ألا يتمكن مثل هذا المكتب من دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وآلية أمنها الجماعي فحسب، بل الآليات الإقليمية للتكامل الاقتصادي أيضا. وفي ذلك السياق ندعم بيان السفير بازيل إيكوابي، الممثل الدائم

لجمهورية الكونغو، الذي تكلم بالنيابة عن الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأكد من جديد عزم دولنا الأعضاء على جعل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ركنا أساسيا لتكامل إقليمي في وسط أفريقيا. وكما قال، فإن منطقة وسط أفريقيا لا تطلب مجرد مكتب آخر؛ بل هي تدعو إلى إقامة هيكل - بما يتماشى مع رغبات مجلس الأمن - من شأنه اتباع نهج متكامل وعالمي للتصدي لمشاكل المنطقة دون الإقليمية. وقد كرر سفير الكاميرون التأكيد على هذه النقطة. وهذه بالفعل هي رغبة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتدرك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة. ونحن نعيد تأكيد إيماننا بحكمة مجلس الأمن حيال الإجراء الذي سيتخذه من أجل تنفيذ هذا النهج العالمي والمتكامل، وفقا للرغبات التي سبق أن أعرب عنها المجلس بشأن هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب أمين الشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كالوموه كي يرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

السيد كالوموه (تكلم بالانكليزية): قبل كل شيء، أود أن أعرب عن ارتياحنا للتفهم والتقدير اللذين تم التعبير عنهما اليوم بشأن المشاكل التي تتعلق بالحالة في وسط أفريقيا، وأن أرد بإيجاز شديد على بعض الأسئلة التي طرحت.

أولا، أود أن أشكر وفد ألمانيا على اهتمامه المتواصل بجمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أؤكد له أننا قمنا، بالفعل، بزيارة جمهورية أفريقيا الوسطى - وهو بلد خارج من الصراع.

ثانيا، أود أن أرد على بعض المسائل التي طرحها سفير الكاميرون. أولا، بالنسبة لسؤاله عما إذا كان هنالك معارضة من أي من البلدان لإنشاء مكتب دائم في المنطقة دون الإقليمية، أعتقد أنه من الخطأ أن نقول إنه كانت هناك معارضة - كما تبين الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام. السؤال لم يطرح بذلك الشكل. ويظهر أن جميع الدول، باستثناء دولة واحدة، عبرت عن رغبتها القوية جدا بوجود أمم متحدة معززة في المنطقة دون الإقليمية عن طريق إنشاء مكتب. لا أريد أن أقول إنه كانت هناك معارضة، ولكنني أقول إن مجرد تلك الدولة لم تثر تلك المسألة.

وتم الإعراب عن الشواغل بشأن كيفية تصميم الأمين العام على الاستجابة للرغبات التي عبرت عنها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد وضع الأمين العام خطوتين عاجلتين يقترح اتخاذهما. إحدى تلك الخطوتين هي الطلب بزيادة النظر في برامج وأنشطة الأمم المتحدة في المنطقة بهدف تنسيق تلك الأنشطة بشكل أفضل. وسيتقدم بآراء أخرى بعد تلقي التقرير عن ذلك. كما أنه يزمع تعيين مبعوث خاص لمواصلة المناقشات مع قادة المنطقة حول المسائل المعقدة بشأن التكامل الاقتصادي والتعاون السياسي وبشأن جميع المسائل الأخرى المبينة في التقرير.

وألاحظ مع التشجيع، وبالرغم من بعض الاختلاف في وجهات النظر حول الإجراءات الفورية التي يتعين اتخاذها، أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة إلى استمرار إشراك المجتمع الدولي ومساعدته للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية، وأن هناك تسليما بذلك.

كما أود التأكيد على أمر واحد كان واضحا بالنسبة لنا وهو أن تلك البلدان لا تسعى إلى مساعدة المجتمع الدولي بصفته بديلا عن جهودها الخاصة. لقد كانت

واضحة تماما وثابتة في موقفها هذا. تلك البلدان تريد أن تكون جهودها مدعومة بجهود المجتمع الدولي. وهي تدرك إدراكا تاما أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية المنطقة تقع عليها.

إنني أؤمن بأنه ينبغي أن نواصل دعمنا للجهود التي تبذلها دول المنطقة دون الإقليمية والجهود التي يبذلها الأمين العام في مسعانا المستمر لتحقيق تقارب أوثق بين تلك البلدان، وفي القضاء على الفقر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وأعتقد أنني استطعت أن أرد، بصورة موجزة، على بعض المسائل الرئيسية التي أثيرت. وأعرب مرة أخرى عن تقديري العميق للدعم والتفهم اللذين تم الإعراب عنهما من أجل هذه المنطقة الهامة في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كالوموه على الإيضاحات التي قدمها.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.